

«معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب في دراسة جديدة: مفهوم معدّل لـ «الأمن القومي الإسرائيلي» في ظل التحولات في الشرق الأوسط!

صفحة (٦) ٤

من دون سبب واضح: ارتفاع قيمة الشيكل أمام الدولار وباقي العملات العالمية!

صفحة (٤) ٤

# المنشأ

الثلاثاء ٢٠١٧/٣/٢١م الموافق ٢٢ جمادى الآخرة ١٤٣٨هـ العدد ٣٩٧ السنة الخامسة عشرة

الاسرائيلي  
المنشأ

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

## كلمة في البداية

### القضية الفلسطينية كانت وتبقى «التحدي المركزي»!

بقلم: أنطوان شلحت

تري دراسة جديدة صدرت في شهر شباط الفائت عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، وشارك في إعدادها عدد كبير من الباحثين في هذا المعهد، أنه ينبغي على وجه السرعة وضع صيغة معدّلة لـ «مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي» في ضوء العديد من التغيرات الإقليمية والدولية وكذلك التحولات الداخلية، بحيث تستجيب لهذه التغيرات والتحولات، نظراً إلى أن مبادئ المفهوم القديم التي وضعها رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الدفاع الأول دافيد بن غوريون، في خمسينيات القرن العشرين المنصرم، لم تعد تستجيب لجميع التحديات الماثلة أمام إسرائيل في الوقت الحالي» (طالع متابعة بلال ظاهر، ص ٦).

وتتطرق الدراسة، من ضمن أمور أخرى، إلى الوضع الناشئ في منطقة الشرق الأوسط في أعقاب «الربيع العربي» الذي بدأ بالثورة التونسية في مطلع العام ٢٠١١، وتحلل تداعياته الشتية، لكن يظل الأمر المألّف فيها كامناً في توكيدها أنه على الرغم من أن ما تسميه «الزلازل الإقليمية» تسبب بإبعاد الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني عن مركز الحلبة، إلا أن هذا الصراع بقي وبيقى التحدي المركزي بالنسبة إلى إسرائيل، مشيرة إلى أنه سيستأثر كذلك من «توجهات إقليمية». كما تتناول الدراسة مجموعة تغيرات اجتماعية وديموغرافية جارية في إسرائيل وتؤوّل برباها إلى تغيير وجه الساحة الداخلية برمتها، وبينها الفجوات الاقتصادية الأخذة بالتعقّق، واتساع دائرة الفقر، والفجوات العقائدية التي تزداد عمقاً بين اليمين و«اليسار». وفي شأن هذه الأخيرة توضح أن «الخلافات بين اليمين واليسار تتعلق أساساً بالسياسة التي ينبغي إتباعها تجاه الفلسطينيين وبالنسبة لمستقبل مناطق الضفة الغربية»، وتخلص إلى أن «هذه الخلافات تمنع أي إمكانية لتحديد غايات قومية يجمع عليها معظم السكان في إسرائيل».

وتعتبر الدراسة، في إطار تناول التحولات الإسرائيلية الداخلية، أن ظاهرة شبكات التواصل الاجتماعية تؤثر من جهة في ما تسميه «الخطاب الديمقراطي»، ومن جهة أخرى تؤدي إلى «سقوط نجم» قادة شعوبيين يفتخرون إلى صفات الزعامة. وليس من المبالغة قول أن رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي وزعيم اليمين بنيامين نتانياهو ينتمي إلى هذا الصف من القادة، وأحداث الفترة الأخيرة قدمت المزيد من القرائن الدالة على ذلك، وفي طليعتها آخر المستجدات المتعلقة بإعادة هيكلة المشهد الإعلامي بما يضمن بسط سيطرته المطلقة، إدارياً وسياسياً، على وسائل الإعلام، مثلما تتمتع على ذلك قضية تأسيس هيئة جديدة لتنظيم البث الإسرائيلي العام لتحل محل سلطة البث القائمة (طالع مادة خاصة، ص ٣).

كما يندرج في هذا الإطار استمرار الهجوم على المحكمة الإسرائيلية العليا والسلطة القضائية والذي انتقل رويداً رويداً من المسعى المحموم لتغيير صورتها إلى المجاهرة العلنية بمرامي هذا التغيير، وبالرغم من كل ما جرى ويجري من تطورات داخلية في مكانها الصحي وتوضيح حدودها، «تطبيقاً لما تراه أحزاب اليمين الإسرائيلي الحاكم وقادتها حبال «ضرورة إعادة ترسيم الحدود وتوضيحها بين السلطات الثلاث وتأكيد الفصل بينها»، بزعم أن «السلطة القضائية» (وخصوصاً المحكمة العليا) تخرض «اجندتها» على السلطين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست)، من خلال قراراتها القضائية، ولا سيما تلك التي تتصدى للإجراءات الإدارية الحكومية المعادية لحقوق المواطن والإنسان أو للتشريعات القانونية المعادية للقيم الديمقراطية (طالع مقال سليم سلامة، ص ٨).

ومع أهمية الانطباع العام الذي تثيره دراسة «معهد أبحاث الأمن القومي»، تحديداً فيما يتعلق بتوكيد أن القضية الفلسطينية كانت وستبقى «التحدي المركزي» بالنسبة إلى إسرائيل، بالرغم من كل ما جرى ويجري من تطورات داخلية وإقليمية ودولية، وكذلك فلسطينية، لا بد من ملاحظة ما تثبته ورقة جديدة صادرة عن أحد مراكز الأبحاث اليمينية (المركز المقدسي للشؤون العامة وشؤون الدولة) بخصوص «التحوّل المفاجيء» الذي طرأ على الخطاب السياسي في إسرائيل في مطلع العام ٢٠١٦ الفائت.

ووفقاً لما ورد في هذه الورقة (طالع عنها ص ٥)، وجد حزبا الليكود والعمل نفسيهما - في ما تصفه بأنه «إحدى الحالات النادرة في التاريخ» - يقفان في نفس الجانب من المتراس، وذلك عندما أقر الحزبان علناً أنه وفي اللحظة الزمنية الراهنة بات الهدف المتمثل في التوصل إلى حل عبر المفاوضات مع الفلسطينيين استناداً إلى صيغة «دولتين شعبيتين»، بمثابة «سراب غير قابل للتحقيق». وبراى كاتب الورقة، يعود أحد الأسباب التي تقف وراء ذلك إلى أن كلا الحزبين لاحظا أن الفلسطينيين يتبنوا ما يعرف بـ «الخطبة ب»، وهي تشمل سياسة ترتكز على فرضية فحواها أن الطريق الأسلم للدفع قدماً نحو تحقيق الأهداف والمصالح الفلسطينية تكمن في القيام بجهود ومساع حثيئة من جانب واحد في الساحة الدولية، وتكريس الواقع القائم، وذلك عبر القيام بأعمال استنزاف عنيفة، ونزع الشرعية عن إسرائيل ومقاطعتها. ومن وجهة نظر الفلسطينيين فإن مثل هذه الأعمال والنشاطات من شأنها أن تضعف إسرائيل في الساحة الدولية وأن تبقى الصراع الإقليمي مطروحاً على الأجدة بهدف التسبب في انقسام داخلي وإضعاف المجتمع الإسرائيلي.

كما يتفق الحزبان الرئيسيان في إسرائيل حالياً - بحسب ما يقول الكاتب - على أن الهدف الحقيقي للفلسطينيين لم يعد حل «دولتين لشعبيين»، استناداً لمبدأ مقايضة الأرض بالسلم، وعلى أن الفلسطينيين معنون الآن بأن يروا في نهاية العملية واقفا يقوم على «دولة واحدة يصبح فيها هم الأكثرية»، وأن لا يكون لإسرائيل وجود كدولة يهودية وديمقراطية.

لئن كان هذا الكلام، الذي لا يمكن دحضه في مجال التشخيص الدقيق لواقع حال الحزبين الإسرائيليين الرئيسيين وموقفهما من القضية الفلسطينية، يعني شيئاً فهو يعني أكثر من أي شيء آخر أن جوهر تعامل هذا الحزبين مع ذلك «التحدي المركزي» غير فرّش، على الأقل في الأفق المنظور، لأن يتطور في اتجاه التجاوب مع التطلعات الفلسطينية حتى في حدودها الأدنى.

## تحليلات: استمرار «العمليات الإسرائيلية» داخل سورية يمكن أن يؤدي إلى تصعيد التوتر مع روسيا!

\* «أحداث الأيام الأخيرة المرتبطة بسورية تشير إلى أن إسرائيل تزيد حدة الخطوط الحمراء!»\*



(إبنا)

قوة إسرائيلية في تدريب في الجولان المحتل، أمس.

وأشار ميلمان إلى أن إسرائيل تتبنى سياسة غموض بشأن كل ما يتعلق بهذه العمليات، فهي لا تعترف ولا تنفي، فقط عندما تتعقد العملية كما جرى في الأسبوع الماضي، تضطر إلى الاعتراف بذلك. وبالأساس أوضح وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش أنها سيواصلان هذه السياسة على الرغم من معرفتهما بأنها يخاطران إلى حد ما بخروج الأمور عن السيطرة. في مثل هذه الحالة يمكن أن ينشأ تصعيد بصورة أقل مع نظام الأسد المشغول حالياً بموجة العمليات الإرهابية ويتبادل إطلاق النار مع المتطرفين في دمشق، وبصورة أكبر مع روسيا.

من جهته قال يوفال ليمور، المحلل العسكري لصحيفة «يسرائيل هيوم»، إن الهجوم الجوي على هدف في سورية وسلسلة الأحداث التي أعقبته أدت، لأول مرة، إلى مواجهة علنية بين إسرائيل وروسيا. وبراى فإن هذا التطور غير المخطط له، والذي يأتي بعد أسبوع فقط من زيارة رئيس الحكومة نتانياهو إلى موسكو، يجب أن يقلق إسرائيل، خشية من أن تغير روسيا سياسة «عدم الاكتراث» التي أظهرتها حتى الآن حيال العمليات المنسوبة إلى إسرائيل في سورية. وأضاف أنه من المعقول الافتراض أن إسرائيل ستبدل جهداً كبيراً لمنع حدوث تغيير في السياسة الروسية، لكن الأمر لن يوضح إلا في لحظة الحقيقة وقت وقوع الهجوم المقبل، وعلى خلفية تسارع جهود حزب الله للتسلح بسلاح نوعي (وخاصة بصواريخ دقيقة)، وتصريحات إسرائيل العلنية بأنها ستحبط ذلك، فليس هناك أدنى شك بأن هجوماً كهذا سيقع قريباً، ويمكن التقدير على خلفية الأحداث الأخيرة أن مثل هذا الهجوم سيخلف على عناصر خطر أكبر بكثير من الماضي.

مع حزب الله والنظام الأسد تشكيكها بالقرب من الحدود في هضبة الجولان، والذي تنسبه تقارير أجنبية إلى إسرائيل، يمكن أن يدل على المصالح الأمنية و«الخطوط الحمراء» لإسرائيل. وقد ازدادت هذه الخطوط حدة في الأشهر الأخيرة مع تزايد محاولات مثلث إيران - سورية - حزب الله إقامة قوة من شأنها أن تشكل سوطاً يهدد حدود إسرائيل في هضبة الجولان.

وأضاف أنه وفقاً للتقارير، اغتيل السيد بطائرة من دون طيار تابعة للجيش الإسرائيلي أثناء تنقله في المنطقة بسيارته، ومن المحتمل أنه كان في مهمة جمع معلومات استخباراتية لهجوم، أو كان في طريقه لتنفيذه، والإشارة الوحيدة التي تدل على أن إسرائيل هي التي تقف وراء الاعتقال جاءت قبل وقت قصير من ذلك، فخلال احتفال استبدال قائد المنطقة الشمالية الذي جرى في صفد قال قائد المنطقة المنتهية ولايته نائب رئيس الأركان الجديد اللواء أفيف كوخافي إنه فخور لكونه خدم في قيادة «تصفيّ خلايا العدو».

وتابع هذا المحلل، جاء اغتيال السيد بعد نحو ٥٠ ساعة على هجوم سلاح الجو ضد ما يبدو أنه شحنة صواريخ بعيدة المدى ودقيقة كانت متوجهة من سورية إلى حزب الله، وهو الهجوم الذي اعترضت خلاله منظومة جيتس صاروخاً سورياً صادماً للطائرات، ولا ينبغي الربط بين الحادثين، إنما إذا كان حدث الأمر نفذته إسرائيل بالفعل، فإن الحادثين وقعا بسبب معلومات استخباراتية واحتمالات عسكرية، وهما من دون شك ارتفاع مستوى التوتر بين إسرائيل وسورية، وبصورة غير مباشرة أيضاً مع روسيا، راعية نظام الأسد.

## الحكومة الإسرائيلية ترفض تقديم أي معلومات إلى المحكمة العليا بشأن حجم صادراتها العسكرية!

\*تقرير جديد يحذّر من مغبة الانتشار الكبير للأسلحة النارية في الحيز المدني في إسرائيل\*

عدم توفيقها عن إصدار التصاريح لتجارة السلاح وتصدير الأسلحة الإسرائيلية إلى هذه العفمة، وخاصة في أعقاب الأنباء المتواترة عن ارتكاب هذا النظام جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية بحق مواطني بلاده من الأقليات، الإثنية والدينية، وخاصة من المسلمين. وفي الوقت الذي تسبّب فيه هذا التماس بتسليط الضوء على موضوع تجارة السلاح الإسرائيلي مع الأنظمة الظلمية في العالم، صدر في أواسط هذا الشهر، آذار ٢٠١٧، تقرير غير مالوف تناول مشكلة السلاح المتفشى في إسرائيل، ما بين الذي ترخصه سلطات الدولة بشكل يقرب من الإسفاف، وبين الذي تتعاقس في ضبطه وجمعه، السلاح العشوائي، وهو الأكثر فتكاً في النطاق الجغرافي اليومي. وقد صدر التقرير عن مبادرة تحمل اسم «الشمس على طاولة المطبخ»، وهي عبارة عن مشروع تابع لمؤسسة «إمرأة لإمرأة» - المركز النسوي في حيفا، ويأتي كما تشير المؤسسة لتقليل جرائم قتل النساء وجرائم العنف الناتجة عن تواجد السلاح في الحيز المدني، وتوفير نوع من الرقابة المدنية على آلات القتل المنتشرة في المجتمع.

وتشمل تلك المبادرة ١٣ جمعية نسوية وحقوقية في إسرائيل، بدأت مسيرتها منذ سنوات في تعقب الجرائم المرتكبة باستخدام أسلحة شركات الأمن والحراسة، وأثارت هذه القضية بشكل كبير. وهي تحذر في تقريرها الجديد من مغبة الانتشار الكبير للأسلحة النارية في الحيز المدني في إسرائيل، في ظل سياسة «موجهة ومتهوررة لوزير الأمن الداخلي الإسرائيلي غلعاد إردان، تستغل الذريعة الأمنية لتوسيع دائرة حامي السلاح المرخص بشكل غير مسبوق، إضافة إلى سياسة تجاهل السلاح غير المرخص في المجتمع العربي بالذات».

وهي تقف أيضاً تحسيرا إلى أن «خطر تعرض النساء للقتل في العائلة يزيد بـ ٥-٣ مرات، في بيئة بيتية تحتوي على السلاح الناري، إلا أن هذه المعطيات لم تحرك الشرطة من أجل جمع المعلومات ووضع خطط لمنع القتل في العائلة والمجتمع، حيث تتمتع السلطات المكلفة عن توثيق نوعيات السلاح المضبوط، ومصادره، وأنواعه أو حالة ترميمه».

ويشير التقرير إلى أن هناك «فهما متزايداً مفاده أن وجود السلاح الخفيف في الحيز المنزلي يضاعف عدة مرات المخاطر على النساء بالذات، وتعرض النساء لخطر القتل، عبر زيادة احتمالات القتل وأعمال الانتحار بشكل عام». وقد باتت معروفة، وللمرة الأولى، شهادات دافعة تشير إلى الانخفاض في مستويات قتل النساء داخل العائلة (وفي إسرائيل أيضاً) في ظل وجود ظروف رقابية مشددة على السلاح. وفي تشديد القوانين المتعلقة بالسلاح وتشديد تطبيقها، وهو وعاء مفاده أن تقليل عدد الأسلحة النارية داخل العائلات يقلل من عدد حالات القتل في هذه الحيزات ويقلل الخطر المحيى بالنساء على وجه الخصوص».

(طالع مزيداً من التفاصيل عن الموضوعين ص ٢)

هذا بالقول إن الحديث يجري هنا عن «شؤون سياسية خالصة!» وجاء موقف الحكومة الإسرائيلية هذا ضمن الرد الذي قدمته، الأسبوع الماضي، إلى المحكمة العليا الإسرائيلية التي تنظر في التماس قدم إليها في شهر كانون الثاني الأخير للمطالبة بإصدار أمر قضائي إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية يلزمها بوقف بيع السلاح للظفمة العسكرية الحاكمة في بورما، وبتفسير أسباب

رفضت الحكومة الإسرائيلية تقديم أية معلومات إلى المحكمة العليا بشأن حجم صادراتها العسكرية، من الأسلحة والمعدات «الأمنية» على أنواعها، وادعت بأن المحكمة العليا لا تملك صلاحية ممارسة الرقابة على تصدير الأسلحة من إسرائيل، والذي «لا يجري إلا بموافقة وتصديق من وزارة الدفاع»، بصرف النظر عن الجرائم التي يتم ارتكابها باستخدام تلك الأسلحة؛ وبرتت الحكومة رفضها

عالمنا  
50  
70  
10

مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يتشرف المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» بدعوتكم لحضور مؤتمر «تقرير مدار الاستراتيجي 2017: المنشأ الإسرائيلي 2016» والذي سيعقد في فندق جراند بارك، رام الله، يوم الثلاثاء الموافق 2017/03/28

برنامج المؤتمر

توقيت	موضوع
16:00 - 16:30	١- أ.مد جرد   أ.عبد الوهاب مناس   أ.مركز انطون
16:30 - 17:00	٢- هيريد   أ.عبد الوهاب مناس   أ.مركز انطون
17:00 - 18:30	٣- د.عبد الوهاب مناس   أ.عبد الوهاب مناس
18:30 - 19:00	٤- أ.عبد الوهاب مناس   أ.عبد الوهاب مناس
19:00 - 19:30	٥- أ.عبد الوهاب مناس   أ.عبد الوهاب مناس
19:30 - 20:00	٦- أ.عبد الوهاب مناس   أ.عبد الوهاب مناس
20:00 - 20:30	٧- أ.عبد الوهاب مناس   أ.عبد الوهاب مناس
20:30 - 21:00	٨- أ.عبد الوهاب مناس   أ.عبد الوهاب مناس
21:00 - 21:30	٩- أ.عبد الوهاب مناس   أ.عبد الوهاب مناس
21:30 - 22:00	١٠- أ.عبد الوهاب مناس   أ.عبد الوهاب مناس
22:00 - 22:30	١١- أ.عبد الوهاب مناس   أ.عبد الوهاب مناس
22:30 - 23:00	١٢- أ.عبد الوهاب مناس   أ.عبد الوهاب مناس
23:00 - 23:30	١٣- أ.عبد الوهاب مناس   أ.عبد الوهاب مناس

سليم لوزح القدير، والمدمن التقديرية لتقرير فلسطين العربية والقطرية بمراسم «مدار»  
تقديمه بحضور رئيس الكتل أو بوسنتا على 2017/03/28 في يوم الأربعاء الموافق 2017/03/28  
في الساعة 16:00 - 18:30

**ردا على التماس ضد تصدير سلاح إسرائيلي إلى أنظمة تقترف جرائم حرب ضد مواطنيها:**

# الحكومة الإسرائيلية: المحكمة العليا لا تملك صلاحية الرقابة على تجارة الأسلحة!

**«هل تستثمر إسرائيل "تصدير السلاح والتدريبات" في تجنيد تأييد سياسي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية في عمليات التصويت الأممية؟»**

هذا «التعاون» وما تخلله من جرائم ضد الإنسانية وبوض حد له.

**السلاح مقابل تأييد المستوطنات في الأمم المتحدة!**

اعتبر الكاتب جون براون، في موقع «محادثة محلية» (سيحاه ميكوميت) العبري، أن ادعاء الدولة (الحكومة الإسرائيلية) بأن المحكمة العليا لا تملك صلاحية ممارسة الرقابة على صادرات السلاح الإسرائيلية هو «ادعاء غير مسبوق ومستهجن». وتساءل: لماذا تدعي الدولة بأن موضوع التصدير العسكري هو «مسألة سياسية خالصة» و«يمس علاقاتها الخارجية»؟ ويحاول الإجابة عن هذا السؤال بسؤال آخر هو: هل الحال هنا كما كانت في حالات سابقة؟ منها، مثلا، ما أظهرته الوثائق التي كشف النقاب عنها حول التعاون مع نظام الطاغية أوغستو بينوشيه في تشيلي منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي حتى أوائل تسعينياته؟ فهل تسعى إسرائيل، إذن، إلى تجنيد وضمان تأييد بورما للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية في عمليات التصويت التي تجري في مؤسسات الأمم المتحدة حول شرعية هذه المستوطنات؟ وهل تدعي الدولة، فعليا، بأن هذا هو أحد الدوافع المركزية في كل مسألة تصدير وتجارة السلاح؟ وفيما يتعلق بحوى الادعاء المذكور، بشأن عدم امتلاك المحكمة العليا صلاحية ممارسة الرقابة على صادرات السلاح الإسرائيلية، تسأل براون: هل تفتخر المحكمة العليا الإسرائيلية لمثل هذه الصلاحية بشأن تصدير الأسلحة لارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بينما لم تتوان عن «انتزاع» وممارسة صلاحيتها في محاكمة مجرمين نازيين بجزيرة ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية؟

من جهته، قال مقدم الالتماس إلى المحكمة العليا، المحامي إيتاي ماك، إن «إسرائيل ارتكبت خطأ تاريخيا فادحا حينما دعت زعيم الطغمة العسكرية في بورما واستقبلته في البلاد وعقدت معه صفقات لبيع الأسلحة وتنظيم التدريبات العسكرية»، وأضاف: «يمكن الافتراض بأن إسرائيل تريد موطئ قدم في بورما، بينما الشركات الأمريكية والأوروبية لا تستطيع التحرك بحرية جراء الحظر الدولي المفروض على النظام في بورما... هذا ليس تصرفا جديدا. إن غالبا ما حكمت المصالح وبررت تقديم المساعدات العسكرية للأنظمة الدكتاتورية في مختلف أنحاء العالم. غير أن السؤال الذي يجب أن نخرمه هنا هو، أليست هنالك قيم وخطوط حمراء أخلاقية؟»

الحاكمة في بورما إلى إسرائيل في زيارة رسمية، لكن سرية، التقى، خلالها، برئيس دولة إسرائيل، رؤوفين ريفلين، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال غادي آيزنكوت، ورؤساء الأجهزة الأمنية المختلفة، كما زار قواعد عسكرية تابعة لسلاح الجو والبحرية الإسرائيليين. كما قام ب«جولة» في عدد من مراكز ومجمعات الصناعات الحربية الإسرائيلية. وكشف النقاب عن زيارة رسمية، لكن سرية أيضا، قام بها رئيس «قسم الصادرات الأمنية الإسرائيلية» في وزارة الدفاع الإسرائيلية، ميشيل بن باروخ، إلى بورما خلال الصيف الأخير. ويؤكد الالتماس أنه رغم تكتم إسرائيل الرسمية على هذه الزيارات وبرامجها، إلا أن المعلومات والصور التي نشرها قادة الطغمة العسكرية أنفسهم على حساباتهم الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك)، كشفت عن شرائهم سفنا حربية إسرائيلية من طراز «سوبر دفورا»، إضافة إلى كميات كبيرة من الأسلحة، كما تولت إسرائيل تدريب أعداد كبيرة من الجنود التابعين لهذه الطغمة.

وفي شهر آب الماضي، نشرت شركة إسرائيلية متخصصة في بيع المعدات العسكرية وخدمات التدريبات العسكرية»، على موقعها على الشبكة، صوراً من التدريبات التي شارك فيها جنود الطغمة العسكرية البورمية وهم يحملون بنادق من طراز «كورنرشوت» الإسرائيلية الصنع. مع الإشارة إلى أن «هذه البنادق قد أصبحت قيد الاستخدام العملياتي في بورما!»

وأفاد الالتماس بأن أحد أعضاء إدارة هذه الشركة الإسرائيلية هو المفتش العام السابق للشرطة الإسرائيلية، شلومو أهرونيشكي! ونؤه، أيضا، إلى أن «تعاونوا إسرائيليا مائثلا» يجري في جنوب السودان هذه الأيام. إذ تصر وزارة الدفاع الإسرائيلية على مواصلة تصدير وبيع الأسلحة لطراف المتحاربة هناك، على الرغم من الجرائم الفظيعة التي ترتكت هناك والتي «يمكن منعها ووقفها». كما جرى «تعاون إسرائيلي مائل» من قبل، أيضا، في عمليات الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا وفي البوسنة في تسعينيات القرن الماضي، كما في عمليات اغتيال نشطاء السلام في الأرجنتين وتشيلي في سبعينيات القرن الماضي. وفي جميع تلك الحالات، قدم المحامي إيتاي ماك الالتماسات إلى المحكمة العليا الإسرائيلية للمطالبة بكشف تفاصيل

وأصبح كثيرون منهم (يزيد عددهم عن ١٥٠ ألفا) يعيشون لاجئين في مخيمات في بنغلاديش المجاورة وعدة مناطق داخل تايلاند، على الحدود مع بورما.

يذكر أن بورما حظيت بالاستقلال من الاستعمار البريطاني في العام ١٩٤٨، ومنذ ذلك الوقت تفتك بها حرب أهلية متواصلة تدور رحاها في مناطق مختلفة من البلاد، التي تحكمها طغمة من العسكريين. وفي العام ٢٠١٥، جرت فيها انتخابات ديمقراطية أسفرت عن فوز حائزة جائزة نوبل للسلام، أونج سان سو تشي، وتشكيلها حكومة جديدة، غير أن هذه الحكومة تفتقر إلى أية سلطة أو سيطرة على قوات الأمن أو على الميليشيات العسكرية الخاصة والتي تخضع كلها (قوات الأمن الرسمية والميليشيات) لإمرة الطغمة العسكرية، الحاكمة الفعلية في البلاد.

وقبل أيام قليلة، قدمت مبعوثة الأمم المتحدة الخاصة إلى بورما تقريرها إلى «مجلس حقوق الإنسان» وأشارت فيه إلى ما كانت أكدته مقررة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان عن أن قوات الأمن في بورما قادت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة حملة أجبرت نحو ٦٥ ألفا من أقلية الروهينغا المسلمة على الفرار إلى بنغلاديش. وأكد التقرير أن ما تنفذه قوات الأمن الرسمية التابعة للطغمة العسكرية الحاكمة في بورما «يشمل جرائم ضد الإنسانية قد تصل إلى حد الإبادة الجماعية».

**“ حملة مشتريات عسكرية، في إسرائيل!!**

ويؤكد الالتماس الذي قدمه إلى المحكمة العليا الإسرائيلية في شهر كانون الثاني الاخير المحامي إيتاي ماك وعدد من نشطاء حقوق الإنسان في إسرائيل، أنه على الرغم مما نشر عن جرائم الطغمة العسكرية في بورما، تواصل السلطات الإسرائيلية الرسمية تعاونها الوثيق مع هذه الطغمة، سواء من خلال الدعم العسكري المباشر وغير المباشر. بتدريب جنودها وكوادرها، أو تزويدها بكل ما تحتاجه من أنواع الأسلحة والعتاد العسكري، أو من خلال الدعم المعنوي. فقد استقبلت إسرائيل زعيم الطغمة العسكرية، الجنرال إيسا مانوغ، على رأس وفد كبير منها في ما أسمته وسائل إعلام إسرائيلية بأنه «حملة مشتريات عسكرية في الصناعات الحربية الإسرائيلية!»

فخلال شهر أيلول ٢٠١٥، وصل مانوغ على رأس وفد الطغمة العسكرية

### قراءة في تقرير جديد

# السلاح الإسرائيلي في «الحيز المدني»: إسراف في ترخيصه وتقاেস في ضبطه!

**«التجاهل السائد لدى الجمهور العريض لسؤال انتشار الأسلحة النارية سببه الجزئي هو ترسّخ ظاهرة حضور السلاح العسكريّ**

**ووجوده الذي بات يعدّ طبيعياً وعادياً في وسط مجموعة الأغلبية اليهودية.»**



الإسرائيلي، ويزيد من أعمال العنف الداخلي خاصة تجاه النساء، اللاتي نادراً ما نسمع عن الجرائم التي تحدث بحقهن في الصحف، فالشعور بالأمن في المجتمع الإسرائيلي ينبع بشكل كبير من تطور صناعة الأسلحة والتسلح الضخم للجيش. جوابنا لكل تهديد، سواء كان حقيقياً أو من صنع خيالنا، هو الأسلحة. فالجيش يلعب دوراً مهماً في الحياة اليومية للمجتمع الإسرائيلي، وفي حياة كل مواطن إسرائيلي، حتى أصبح حمل الأسلحة أمراً طبيعياً. ويجزم: إن جزءاً كبيراً من الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد على صناعة الأسلحة، سواء أكان تطويرها أو استيرادها أو تصديرها. فالحكومة تدعم هذه الصناعات وتروج لها على أنها أمر ضروري لبقاء المواطن الإسرائيلي أمناً في حياته اليومية. لكن الحقيقة أن الكثير من الأشخاص يشعرون أنهم مهددون بسبب وجود السلاح، حيث سمعنا عن عدد من القضايا استخدم فيها مواطنون أو أشخاص يعملون في الجيش أو الشرطة أسلحتهم بشكل غير مناسب، وذلك بالإضافة إلى أشخاص أميبوا أو قتلوا عن طريق الخطأ. ويخرج تقرير مبادرة مؤسسة «إمرأة لإمرأة» بتوصيات عملية «لتطبيق سياسة مسؤولة في مجال الأسلحة النارية، وعلى رأسها توفير قاعدة بيانات شفافة ومتاحة للجمهور حول أسلحة القتل المنتشرة حولهم، تشديد الرقابة واتباع سياسة تقليص لعدد الأسلحة في المجتمع المدني، والبدء بتطبيق تأمين إجباري لكل قطعة سلاح، لحماية الضحايا». ويؤكد: «إن التجاهل السائد لدى الجمهور لسؤال انتشار الأسلحة النارية، سببه الجزئي هو ترسخ ظاهرة حضور السلاح العسكري ووجوده الذي بات يعدّ طبيعياً وعادياً، ظاهرياً، في وسط مجموعة الأغلبية اليهودية. الجيش يستخدم ثقافة الحصانة الأمنية من أجل حرق اهتمام الجمهور عن مسألة التسلح الفاعض عن الحاجة في الحيز المدني».

النقطة المشار إليها أعلاه بعلامة استفهام تكشف طبقة جديدة من الشبهة التي تحوم فوق رؤوس هذه الأجهزة الرسمية: تقاেস في معالجة السلاح العشوائي لأنه يضرب ويصيب ويمس العرب أساساً، والمجتمعات التي يصح اعتبارها طرفية وهامشية في الواقع الإسرائيلي.

تقرير «المنسّس على طاولة المطبخ» يتوقف عند وثيقة داخلية صادرة عن وزارة الأمن الداخلي، وبموجبها: منذ السبعينيات الماضية سُرّق أو ضاع في إسرائيل ما يزيد على ٢٣ ألف قطعة سلاح مدنية. أما فيما يتعلق بالسلاح العسكري، فإن وزير الأمن الداخلي قال مؤخراً: «إن ٩٠٪ من السلاح غير القانوني في شمالي البلاد مصدره الجيش». وبحسب تصريحات رسمية متفرقة، قدرت الشرطة في العام ٢٠١٣ عدد الأسلحة غير القانونية بنحو ٤٠٠ ألف قطعة سلاح. لتتحول إلى «إحدى أهم الظواهر المؤلمة التي تعصف بالمجتمع العربي، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم تطبيق جدي للقانون من قبل الشرطة»، يقول التقرير، مضيفاً: «١٤ ضحية سقطت منذ بداية العام الجاري في المجتمع العربي، في جرائم قتل نفذت غالبيتها بأسلحة نارية لا يعرف مصدرها. ورغم أن عدد القتلى العرب يشكل أكثر من نصف القتلى في إسرائيل سنوياً إلا أن الشرطة لم تفلح بتوفير تقييم أو تقدير واحد لكميات السلاح غير القانوني المنتشرة في هذا الحيز».

**السياق العسكري لانتشار الأسلحة الفردية**

موقع «سيحاميكوميت» نشر في تشرين الثاني ٢٠١٥ تقريراً حول تراحم المواطنين الاسرائيليين على شراء الأسلحة بعد ما أسماها «انتشار أعمال العنف في الشوارع، من عمليات طعن ودهس». الأمر الذي دفع الكثير من المواطنين إلى شراء الأسلحة، واعتبر الموقع أن هذا يشكل خطراً على المجتمع

### كتب هشام نفاع:

أحد الأخبار التي تكاد تكون يومية «معتادة» هي إطلاق الرصاص واستخدام السلاح الناري في بلدات المجتمع العربي، الذي تنهم قيادته السياسية والفعاليات الناشطة فيه شرطة إسرائيل بالتقصير والتقاেস في مواجهة هذا السلاح وحامليه، وبالتالي بالمسؤولية عن استمرار آثاره الدومية.

وفي أواسط هذا الشهر، آذار ٢٠١٧، صدر تقرير غير مالوف تناول مشكلة السلاح المتفشي في إسرائيل، ما بين أن ترخصه سلطات الدولة بشكل يقترب من الإسفاف كما سيجئين فيما يلي، وبين الذي تقاেস في ضبطه وجمعه، السلاح العشوائي، وهو الأكثر فتكاً في النطاق الجنائي اليومي. التقرير صدر عن مبادرة ذات تسمية مليئةً بالدلالات: «المنسّس على طاولة المطبخ»، وهي عبارة عن مشروع تابع لمؤسسة «إمرأة لإمرأة» – المركز النسوي في حيفا. وإيتاي كما تشير المؤسسة، لتقليص جرائم قتل النساء وجرائم العنف الناتجة عن تواجد السلاح في الحيز المدني، وتوفير نوع من الرقابة المدنية على آلات القتل المنتشرة في المجتمع.

تلك المبادرة التي تشمل ١٣ جمعية نسوية وحقوقية في إسرائيل، بدأت مسيرتها منذ سنوات في تعقب الجرائم المرتكبة باستخدام أسلحة شركات الأمن والحراسة، واثارت هذه القضية بشكل كبير. وهي تحذر في تقريرها الجديد من الإنتشار الكبير للأسلحة النارية في الحيز المدني في إسرائيل، في ظل سياسة «موجهة ومتهوره للوزير الاسرائيلي غلعاد إردان. تستغل الذريعة الأمنية لتوسيع دائرة حاملي السلاح المرخص بشكل غير مسبوق، إضافة إلى سياسة تتجاهل السلاح غير المرخص في المجتمع العربي بالذات»، كما تقول. وهي تتعقبس أبحاثاً تشير إلى أن «خطر تعرض النساء للقتل في العائلة يزيد بـ٣- ٥ مرات، في بيئةً بيتية تحتوي على السلاح الناري، إلا أن هذه المعطيات لم تحرك الشرطة من أجل جمع المعلومات ووضع خطط لمنع القتل في العائلة والمجتمع، حيث تمتنع السلطات المكلفة عن توثيق وتعبير السلاح المضبوط، صادرة، وأنواعه أو حالة ترخيصه».

وعشرات التقرير التي أن هناك «فهما متزايداً مفاده بأن وجودالسلاح الخفيف في الحيز المنزلي يضاعف عدة مرات المخاطر على النساء بالذات، وتعرض النساء لخطر القتل، عبر زيادة احتمالات القتل وأعمال الانتحار بشكل عام . وقد باتت معروفة، وللمرة الأولى، شهادات دامغة تشير إلى الانخفاض في مستويات قتل النساء داخل العائلة في العالم (وفي إسرائيل أيضاً) في ظل وجود ظروف رقابية مشددة على السلاح، وفي تشديد القوانين المتعلقة بالسلاح وتشديد تطبيقه، وهو وعي مفاده بأن تقليص عدد الأسلحة النارية داخل العائلات يقلل من عدد حالات القتل في هذه الحيزات ويقلص الخطر المحيقي بالنساء على وجه الخصوص.».

**٨٥ بالمئة من الجرائم لم يكشف مرتكبوها!**

وفقاً لمعطيات نشرها مركز «أمان»، وهو جمعية أهلية عربية ناشطة من أجل «مجتمع آمن»، فإن ٩٥ بالمئة من حالات إطلاق النار على الأشخاص والبيوت والسيارات تقع في المجتمع العربي. عدد الضحايا منذ العام ٢٠٠٠ لغاية تموز ٢٠١٦ كان ١١٤٣ قتيلاً و٣٤٠٠ مصاب. لكن ٨٥ بالمئة من الجرائم لم يكشف مرتكبوها: إن تكتشف الشرطة مرتكبها... الخطاب اليومي العربي يردد نكتة سوداء مفادها الاستهجان من زعم الشرطة عجزها عن الوصول إلى القتلة! لكنها تبذل جهوداً هائلة بلا كلل، ومعها أجهزة أمنية مخابراتية أخرى، فيما لو اختلفت «هوية السلاح» من جنائي إلى أمني. فينظر للأخير كتهديد وجودي بينما للاول من باب «فخار عربي) يكسر بعضه». وهذا هو البعد العنصري في القصة.

**التهديد الذي أطلقه بتبكير موعد الانتخابات على خلفية قضية «هيئة البث العام»**

## نتنياهوو بيتز إذعان شركائه لبسط سيطرته السياسية ورقابته الإدارية على مؤسسات ووسائل البث الإلكتروني!

الاتصالات السرية مع مالك صحيفة «يديעות أchronوت» وموقع «واي نت»، أرنون موزيس، والتي تواصل الشرطة تحقيقاتها الجنائية بشأنها.

لكن نتنياهو، الذي يشكل بسط سيطرته، الإدارية والسياسية، على وسائل الإعلام باقصى قدر استطاع، هدفه المركزي، أوكل عددا من أقرب مقربيه، وخاصة وزير السياحة، ياريف ليفين، ورئيس الائتلاف الحكومي، عضو الكنيست دافيد بيتان، لمواصلة معالجة الموضوع ومحاولة تفكيك قبلته التهديدية التي خلقت حالة من الضغط الشديد لدى جميع الأحزاب السياسية، وخاصة المشاركة في ائتلافه الحكومي وبضمنها حزب «الليكود» نفسه أيضا. وهذا ما عيز عنه كثيرون من الوزراء وأعضاء الكنيست من هذه الأحزاب، معلنين رفضهم تبكير موعد الانتخابات الآن.

وحيال حالة الضغط هذه، نشرت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس الاثنين، أنباء عن اتصالات مكثفة جرت وتجرى بين الأطراف المعنية لحل «أزمة» الائتلاف الحكومي الجديدة بشأن «هيئة البث العام» بحيث يتم درء خطر تبكير موعد الانتخابات البرلمانية.

وتحدثت هذه الأنباء عن تسوية يجري العمل حثيثاً على صياغة بنودها، من خلال محادثات يشارك فيها ممثلون عن نتنياهو وممثلون من كلون، على أن يتم الانتهاء من إعدادها نهائيا حتى يوم غد الأربعاء، موعد عودة نتنياهو من الصين.

### تسوية تضمن لنتنياهوو تحقيق مراده

ويستدل مما نشر عن بنود هذه التسوية، قيد الإعداد النهائي، أنها تحقق لرئيس الحكومة، نتنياهو، مبتغاه في ما يتعلق بتركيبة «هيئة البث العام»، وخاصة من حيث أعضاء إدارتها وطواقم العاملين فيها.

وقالت صحيفة «ذي ماركر» إن البنود المقترحة في هذه التسوية هي البنود نفسها التي وردت في مشروع قانون خاص يجري العمل على إعداده هذه الأيام في وزارة الاتصالات (التي يتولاها الآن الوزير تساحي هنفغي، بتوكيل مؤقت من نتنياهو نفسه). ويمنح مشروع القانون الجديد، الذي كشفت عنه «ذاي ماركر» يوم ٨ الجاري، المسؤولين السياسيين المباشرين، وخاصة وزير الاتصالات، صلاحيات واسعة جدا وغير مسبوقة في السيطرة السياسية والمراقبة الإدارية على وسائل إعلام مختلفة في إسرائيل، في مقدمتها بالطبع «هيئة البث العام» وإذاعة الجيش الإسرائيلي (غالي تساهل وغيرهما.

وتتمثل بنود التسوية، بصورة أساسية، عزل رؤساء «هيئة البث العام» الجديدة، وخاصة رئيس مجلس إدارتها، غيل عومر، ومديرها العام، إنداد كوبلنتس، وإخضاع «الهيئة» لمسؤولية ومراقبة «المستوى السياسي» بصورة مطلقة.

وكان نتنياهو طالب بعزل كوبلنتس وعومر بزعم أنهما «يساريان» ويتعيين مثلين عنه مكانهما، إضافة إلى سنن «قانون الاتصالات»

الجديد الذي يعمق السيطرة والمراقبة على هيئات ومؤسسات البث الإلكتروني في البلاد. في المقابل، من الواضح تماما أن وزير المالية، كلون، وإن كان قد رذ على تهديد نتنياهو بالقول إن «تبكير موعد الانتخابات لا يخيئنا، إلا أنه يدرك تماما أن من شأن هذه الخطوة أن تخفيه تماما عن الحلبة السياسية في البلاد، وخصوصا على خلفية نكته بتعهدات عديدة أطلقها عشية الانتخابات السابقة وتراجعه عنها أو عجزه عن تحقيقها (جراء معارضة نتنياهو لها)، وهو ما ينعكس في استطلاعات الرأي الأخيرة التي تظهر تقدما كبيرا لثاثير ليد، وحزب «يوجد مستقبل»، مقابل تراجع كبير وحاد للأحزاب الأخرى، وفي مقدمتها حزب كلون نفسه (كولانو).

وحيال ذلك، أكدت الأنباء أن كلون الذي شدد على موقفه المعارض لإغلاق «هيئة البث العام» ومنع إطلاق بثها في الموعد المقرر (٣٠ نيسان القادم) لن يعارض عزل رؤساء هذه «الهيئة»، وخاصة عومر وكوبلنتس، علاوة على أنه كان قد أوضح من قبل أنه يؤيد «إقامة جسم إداري واحد لمراقبة البث ومؤسساته»، وهو ما يريده نتنياهو بالضبط.

وتشمل التسوية التي يجري إعدادها، أيضا، زيادة عدد عاملي «سلطة البث» الحالية الذين سيتم استيعابهم للعمل في «هيئة البث» الجديدة، علما بأن هؤلاء يكافحون من أجل ذلك وقد شددوا معركتهم هذه خلال الأيام القليلة الماضية، إذ ينظمون مظاهرات أمام منازل مسؤولين حكوميين ونيابيين مختلفين، كما اجتمع وفد عنهم مع رئيس الحكومة، نتنياهو، مساء يوم الجمعة الأخير. وهو الاجتماع الذي جيره نتنياهو لإعلان تراجعـه عن الاتفاق السابق مع كلون، متباكيا على «مصير مكات العاملين المخلصين»!

القبلية السياسية التي ألقاها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قبيل صعوده إلى الطائرة التي أقلته إلى الصين مساء يوم السبت الأخير، والتي أدخلت الحلبة السياسية ـ الحزبية الإسرائيلية في حالة ضغط شديد تحسباً من معركة انتخابية جديدة يبدو أن الأحزاب جميعها، تقريبا، غير معنية بها الآن (لحسابات انتخابية تتصل بقوتها وباحتمالات الكسب الانتخابي، لا لحسابات سياسية وطنية) – هذه القبلة في طريقها إلى التفكيك، كما يبدو وكما يرجح عدد كبير من المعنيين والمراقبين، السياسيين والصحافيين، في إسرائيل.

الحقيقة، أن نتنياهو أثبت من قبل وفي غير مناسبة و«أزمة»، أنه «ثعلب حزبي ـ سياسي» يجيد المناورة واللعب «على الحافة» في الحلبة السياسية، الحزبية الداخلية، وخصوصا مقابل قادة أحزاب سياسية لم يثبتوا امتلاكهم قدرا كافيا من المراس السياسي ـ الحزبي يؤهلهم لكشف الانبیه وإجباط مناوراته.

ففي خطوة يبدو أنها محسوبة تماما، بل يبدو أنها حلقة في سلسلة خطوات مخططة سلفا، لم يجد نتنياهو أي حرج في إصدار «بيان رسمي» (!) نشره على صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) أعلن فيه تراجعـه عن الاتفاق الذي كان قد توصل إليه قبيل ذلك بـ ٤٨ ساعة فقط (مساء الخميس الماضي) مع وزير ماليته، موشيه كلون، بشأن مستقبل «هيئة البث العام» الجديدة، مرفقاً ذلك بتهديد صريح باستقالة الحكومة وتبكير موعد الانتخابات البرلمانية إذا ما واصل كلون معارضته لإغلاق «هيئة البث»، خلافاً لرغبة نتنياهو وموقفه.

لم يراع نتنياهو أيأ من أصول الزمالة وأعراف «القيادة المشتركة» و«المسؤولية الجماعية» حين ذكر، قبل صعوده درجات الطائرة مساء السبت، وزير ماليته الحالي، كلون، بأنه قدم استقالة حكومته السابقة وبكر موعد الانتخابات على خلفية خلاف مع وزير ماليته آنذاك، يائير لبيد، حول نسبة ضريبة القيمة المضافة.

وقبل ذلك بيضع ساعات، عقد نتنياهو جلسة تشاورية مع عدد من وزراء حزبه (الليكود) حول الموضوع، خرج في نهايتها مهذبا؛ «إذا لم نتوصل إلى اتفاق مع كلون فخذنا اجوبون إلى انتخابات جديدة!» وقال: «بعد الانتخابات، سيمُحى كلون (عن الخارطة السياسية ـ الحزبية) وعندئذ سأسس قانوناً لإغلاق هيئة البث!»

والاتفاق الذي كان توصل إليه نتنياهو مع كلون قضى بتخلي نتنياهو عن معارضته لـ«هيئة البث العام» الجديدة والتوقف عن محاولاته لإغلاقها وتفكيكها ومنع إطلاق بثها. حتى قبل بدئه (وهو المقرر أن يحدث، حسب القانون، في ٣٠ نيسان القريب)، مقابل التزام كلون وحزبه (كولانو) بتأييد مشروع القانون التي يضمن سيطرة ورقابتها المشددة على وسائل الإعلام في البلاد.

### “هيئة البث” ومخطط السيطرة على وسائل الإعلام

نتنياهو، الذي يشن حربا لا هوادة فيها الآن، ضد «هيئة البث العام» الجديدة ويستتمت لإغلاقها حتى قبل أن تنطلق، هو الذي أقامها، من خلال قانون خاص سنه الكنيست في دورته السابقة، كان ثمرة اتفاق وتعاون وثيقين حول الموضوع بين نتنياهو نفسه ووزير الاتصالات في حكومته السابقة، غلعاد إردان. لكنه يريد إغلاقها بوزعم أنها «هيئة بث يسارية» وبأن «غالبية المسؤولين والصحافيين فيها هم من اليساريين»!

وطبقا للقانون إياه، تأتي «هيئة البث العام» الجديدة هذه لتحل مكان «سلطة البث» القائمة في إسرائيل منذ أواسط الخمسينيات (القناة التلفزيونية الأولى وعدد من الموجات الإذاعية). إذ سيجري إغلاقها وتسريح طواقم العاملين فيها (بعضهم سينتقل إلى العمل في «هيئة البث العام» الجديدة).

«سلطة البث» هذه التي يتفنى نتنياهو اليوم بحقوق العاملين فيها ويرفع لواء حمايتها ومنع إغلاقها وضمان بقائها، مع تنفيذ «خطة إصلاحية» فيها، هي نفسها التي لم يال نتنياهو جيدا في محاولات إغلاقها، وهو الذي كان وصف الصحافيين العاملين فيها بأنهم «حماسيون» (اتباع حماس!!).

هذا هو هم نتنياهو وهذا هو هاجسه: إسكات أية أصوات انتقادية له، سياسيا أو شخصيا، أو لأي من أفراد عائلته (وخصوصا زوجته وابنه البكر، يائير، وتدخلاتها الواسعة في إدارة أمور الدولة)، وهو ما يدفعه إلى محاولة السيطرة، بأوسع وأعمق ما أمكن، على وسائل الإعلام في إسرائيل. هذا ما يحزكه وهذا ما ورطه ويورطه، مرات كثيرة، في صدامات شخصية مع صحافيين شن عليهم هجومات شخصية حادة، وهذا ما ورطه في قضية



تجنيد الحريديم في إسرائيل، ملف متجدد.

# سجال صاخب حول تجنيد الشبان الحريديم والمتدينات اليهوديات للجيش الإسرائيلي!

العلمانيين وفي مؤسسة علمانية. ويلتحق «الحردليم» بالخدمة العسكرية بعد إنهاء دراستهم في اليبشيفاه.

لكن حاخامي “الحردليم” يعارضون تجنيد الشابات المتدينات. وبرزت هذه المعارضة بقوة مؤخرا، في أعقاب نشر الجيش الإسرائيلي معطيات حول هؤلاء المجندات. وتبين من هذه المعطيات أنه في السنوات الأخيرة ارتفع عدد المجندات اليهوديات المتدينات اللاتي يرفضن الانصياع لفتاوى الحاخامين ضد التجنيد ويتحننن بالخدمة العسكرية. ووفقا لمعطيات العام ٢٠١٥، فإن عدد المجندات المتدينات بلغ ٦١٥٩ مجندة، وأن عددهن يرتفع كل عام بنسبة ١٠٪. كذلك أفادت المعطيات بأن ٩٠٪ من المجندات المتدينات ينخرطن في الوحدات القتالية، أي أن هؤلاء المجندات يخدمن إلى جانب جنود شبان، وهذا واقع يرفضه “الحردليم” بشكل قاطع.

وأثارت تصريحات رئيس اليبشيفاه العسكرية في مستوطنة «عيلي»، الحاخام يفتال ليفينشطاين، وهو أحد أبرز قادة “الحردليم”، ضد تجنيد المتدينات اليهوديات، عاصفة في إسرائيل. وفي أعقاب نشر المعطيات أعلاه، بدأت منظمة “ليئا”، المقررة عقائديا من ليفينشطاين، حملة ضد تجنيد المتدينات للجيش. ويبدو أن هذه العاصفة صدقت الصراع حول التجنيد داخل المعسكر اليميني الاستيطاني المتطرف، وتحديدا بين الحردليم والصهيونية – الدينية. إذ أن حملة “ليئا” هاجمت رئيس “البيت اليهودي” ووزير التربية والتعليم الإسرائيلي، نفتالي بينيت، بسبب موافقته على دخول مجنبات تشجع تجنيد المتدينات للجيش إلى مؤسسات تعليم دينية.

وكانت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي كشفت، قبل أسبوعين، مقطع فيديو لأقوال ليفينشطاين ضد تجنيد المتدينات، قال فيها إن هؤلاء المتدينات “يدخلن يهوديات إلى الجيش، ولن يكن يهوديات في النهاية. وليس بالمفهوم الجيني فقط، إذ إن منظومة قيمهن برمتها ستشوش، وسلم الأولويات – البيت والمستقبل المهني – سيثير جونهن، ويحظر الموافقة على ذلك... وأنا لا أعرف من سينتووجهن. فهي ستروي لأولادها قصصا في الليل حول ترث القتال، تصبنا كحمائن والفتيانا قتابل”. يسمون ذلك العائلات الجديدة، ليس كذلك! سيكون في العائلة أبوان بيت مجانين. هذا سيكون بيت مجانين بكل بساطة”.

وأضاف أن «الحديث يدور عن بنت متدينة، ودعكم من العلمانيات. لقد أثارا جنون البنات، ويجندوهن للجيش... المفاهيم الليبرالية لا يمكن أن تجعل الإنسان يضي بروحه.. ونحن لا نقرر شيئا في البيت، نخرج في السادسة صباحا ونعود في السادسة مساء بأفضل الأحوال، أو في التاسعة أو في الحادية عشرة في أسوأ الأحوال. وينبغي أن يدير أحد ما شؤون البيت والأولاد، وإذا كانت امرأة مدفعية فسيكون لك بيت مدفعية، امرأة مهترنة سيكون لك بيتا مهترئا، وأنت ستكون مهترئا أيضا».

وأيد الزعيم الروحي للحردليم، الحاخام تسفي طاو، أقوال تلميذه ليفينشطاين، وحتى أنه دعا إلى عصيان مدني احتجاجا على تجنيد المتدينات اليهوديات، وقال في مقاطع فيديو كشفها القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي إن قضية خدمة المتدينات في وحدات عسكرية مختلطة للشبان والشابات «هي قضية وجودية بالنسبة لكل الدولة وكل الأمة. ومن أجل مناهضة ذلك يجب العودة إلى الشوارع، يجب الخروج بسبب ذلك، ويسمون هذا عميانا مدنيا... وسنهتم بأن يخرج الشعب للاحتجاج. والشعب لم يعط تفويضا للجيش من أجل ذلك».

وأضاف “إنهم يريدون أن يفرسوا ذلك لدينا على أنها قيم، وقد بدأوا بالمنرفين جنسيا والان يواصلون بطريقة كهذه. يحظر السماح بذلك، فهذا أصبح قديانا للعقلانية، والمعرفة، والأنس الأخلاقية. هل نحن بشر أم حيوانات؟ لن ننفذ أي أمر.. وأي أمر عسكري من هذا النوع يتنافى مع الحشمة”.

كذلك أيد رئيس حزب شاس وزير الداخلية الإسرائيلي، أرييه درعي، أقوال ليفينشطاين، وقال لإذاعة الجيش الإسرائيلي، إن الأمر “يتطلب شجاعة من أجل التحدث عن قول الشريعة اليهودية وكل الاحترام له لأنه شجاع وتحدث عن قول الشريعة”. وأضاف أن الشريعة اليهودية تحظر تجنيد النساء للجيش “ولذلك أنا أمتدح الحاخام ليفينشطاين”. واعتبر درعي أن الانتقادات ضد ليفينشطاين غايتها إسكاته “وهو قال الحقيقة ولا يخاف من قول الحقيقة، لكن الأسلوب كان مبالغا فيه برأبي”.

تصاعد مؤخرا التوتر بين جمهور الحريديم (اليهود المتزمتين دينيا) والجيش الإسرائيلي، وانعكس هذا التوتر على الحلبة السياسية، وذلك في أعقاب تعديل قانون التجنيد الإلزامي، خلال ولاية حكومة بنيامين نتنياهو السابقة، التي استبعدت الأحزاب الحريدية من المشاركة فيها. وأصبح الشبان الحريديم، بموجب هذا التعديل القانوني، ملزمين بالخدمة العسكرية، بعد أن كانوا مفيين من هذه الخدمة بموجب نظام “توراثه حرفته”، الذي مكسه من الدراسة في اليبشيفاه (المعهد الديني) والاعتكاف على دراسة التوراة والتعليم الدينية اليهودية.

وتراجع هذا التوتر في أعقاب تشكيل حكومة نتنياهو الحالية بمشاركة الأحزاب الحريدية، فقد جرى التوصل إلى تسوية بشأن تجنيد الحريديم تتمثل بان يتوجه الشاب الحريدي إلى مكتب التجنيد، مرة في السنة، من أجل تمديد فترة إعفائه من الخدمة العسكرية لمدة سنة وبعدها يتوجه مرة أخرى إلى مكتب التجنيد لتمديد الإعفاء لسنة أخرى وهكذا دواليك، في مقابل استمرار دراسته في اليبشيفاه.

لكن على خلفية صراع داخلي على قيادة الحريديم الليتوانيين الأشكانز، أوعز الزعيم الروحي المجموعة تعرف باسم “الجناح الأورشاليمي” (المقدسي)، الحاخام شموئيل أويرباخ، لشبان مجموعته بالأ يمتثلوا في مكاتب التجنيد كي يوقعوا على وثائق إعفائهم من الخدمة العسكرية. وبعد اعتقال الشرطة الإسرائيلية لشاب حريدي من هذه المجموعة، أثناء مظاهرة للحريديم احتجاجا على “تدنيس” حرمه يوم السبت، في بداية الشهر الماضي، تبين أن هذا الشاب “فار من الخدمة العسكرية” لأنه لم يوقع على نماذج إعفائه من الخدمة.

ومنذئذ يشهد المجتمع الحريدي احتجاجات ضد تجنيد الحريديم للجيش الإسرائيلي. ونظمت مظاهرات جرت مواجهات بين الشرطة والحريديم، الذين أغلقوا شوارع رئيسية في القدس الغربية ومدن بني براك وبيت شمش وأشدود (أسدود) والعالد ومستوطنة “موديعين”. وعملت الشرطة على تفريق هذه المظاهرات مستعينة بقوات كبيرة وخيالة ورشاشات المياه. واعتقل خلال هذه المظاهرات عشرات الحريديم. وفي إطار هذه الاحتجاجات أيضا، اعتقلت الشرطة ما يزيد عن ١٠٠ حريدي، يوم الجمعة الماضي، بعد أن حاولوا تشويش سباق الجري في القدس. وكان هؤلاء الحريديم يقفون بجاسدهم أمام العساطة.

كذلك انتشرت مؤخرا ظاهرة مهاجمة حريديم لجنود حريديم والانتداء عليهم بالضرب بسبب التحاقهم بالخدمة العسكرية. وتكررت في الأعوام القليلة الماضية التقارير الصحافية التي قال فيها جنود حريديم إنهم يضطرون إلى إلخ بلزتهم العسكرية قبل دخولهم إلى أحيائهم كي لا يتعرضوا للضرب. وفي عيد المساخح (بوريم) الأخير، الذي صادف مطلع الأسبوع الماضي، علقت “مشانق” لدني ترتدي ملابس جنود إسرائيلييين، في بعض أحياء الحريديم.

ووفقا لمحللين ومتمخصصين بشؤون الحريديم، فإن هذه المظاهرات هدفها إخراج التيارات المركزية في المجتمع الحريدي، التي تعارض هذه الاحتجاجات، وأن يظهر الحاخام أويرباخ كعارضة “مقاتلة” للتيار الحريدي الليتواني وهو أكبر طائفة حريدية أشكانزية في إسرائيل.

قبعد وفاة زعيم الحريديم الليتوانيين، الحاخام يوسف شالوم الياشيف، في العام ٢٠١٢، رفض الحاخام أويرباخ (٨٥ عاما) قبول زعامة الحاخام أهرن لايف شطانيمان (١٠٣ أعوام)، الذي خلف الياشيف في زعامة التيار الليتواني المركزي. ويشار إلى أن حالة شطانيمان الصحية تدهورت مؤخرا وهو يتحضر حاليا.

والخلاف بين شطانيمان وأويرباخ يمزق المجتمع الحريدي حتى اليوم، ويتم التعبير عن ذلك من خلال النظرة إلى الجيش الإسرائيلي وتجنيد الحريديم. ويتهم أويرباخ واتباعه القيادة الروحية للحريديم الليتوانيين وكذلك أعضاء الكنيست من كتلة “يهדות هتوراة” بأنهم يصمتون حيال الجهود التي تبذلها المؤسسة الإسرائيلية من أجل تجنيد طلاب اليبشيفوت.

### الحريديم - القوميون والتجنيد

لم يدخل تيار الحريديم – القوميين، الذي يعرف باسم “الحردليم”، في نظام إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية. وإنما يتجه الشاب في هذا التيار إلى ييشيفاه لمدة سنة، أو أكثر، يدرس فيها التوراة والتعليم الدينية اليهودية، وتكون فترة الدراسة فيه بمثابة سنة تحضيرية للخدمة العسكرية، إلى جانب

إعداد: برهوم جرابسي

"المشهد" الاقتصادي

## من دون سبب واضح: ارتفاع قيمة الشيكل أمام الدولار وباقي العملات العالمية!

\*الدولار تراجع أمام الشيكل خلال عام بنسبة 6.7% وأمام اليورو بنسبة 9% وأمام الجنيه الاسترليني بنسبة 15% \*زعم تراجع سعر الدولار واليورو فإن أسعار البضائع المستوردة لم تتأثر\*



إن أحد الحلول المطروحة هو زيادة الانتاجية في العمل، من خلال زيادة موارد تعزز هذا إلى جانب التطوير الصناعي. وبحسب ما يقول رئيس معهد الصادرات الإسرائيلي رمزي غباي فإن ارتفاع قيمة الشيكل أمام سلة العملات، يتسبب في تاكل مستمر في أرباح المصدريين الإسرائيليين، ويقلص مجال منافستهم في الأسواق العالمية المنافسة. وعلينا فحس خطوات عملية قادرة على منح أدوات للمصدريين كي يكونوا قادرين على مواجهة الحالة القائمة".

ويقول ليكور إن المستثمرين في العملات في أسواق المال الإسرائيلية يعززون قيمة الشيكل أمام كل العملات الأجنبية في العالم، ولا يوجد سبب حقيقي لهذا الأمر. وهذا ما يؤكد أيضا نائبة محافظة بنك إسرائيل المركزي نادين تراختنبرغ.

ويقول رئيس اتحاد الصناعيين شراغا بروش "إنه لا يوجد قطاع صناعي واحد قادر على أن يتحمل رفع قيمة الشيكل أمام اليورو بنسبة 10%، وأمام الجنيه الاسترليني بنسبة 15%، وحتى نسبة 5% أمام الدولار". ويضيف بروش قائلا

اتباع سياسة تعزز الصناعات، وزيادة الانتاج على المدى البعيد". ونقلت صحيفة "ذي ماركر" عن مصادر في وزارة المالية قولها "إن ارتفاع قيمة الشيكل هو شهادة على استقرار الاقتصاد الإسرائيلي، ومن ناحية الصناعيين عليهم مواجهة هذه الحقيقة. فمن الواضح لهم أن الحكومة لا تستطيع أن تساعد في مجال العملات الأجنبية، على المدى القصير، وإنما اتباع خطوات ستكون انعكاساتها فقط على المدى البعيد، ولهذا فإن بنك إسرائيل وحده قادر على المساعدة".

ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة "يديعوت أخرونوت" غاد ليكور إنه فقط خطوة جريئة غير مألوفة لبنك إسرائيل المركزي من شأنها أن تضعف الشيكل، إذ دعا إلى تخفيض الفائدة البنكية إلى مستوى 0%، وحتى إن اقتضت الضرورة أن تكون الفائدة سلبية، لأول مرة في تاريخ إسرائيل. وليكور هو واحد من عدة كبير من ذوي الاختصاص الذين يطالبون بتخفيض اضافي للفائدة التي هي منذ عامين في أدنى مستوى لها- 0.1%.

ويقول ليكور إن محافظة بنك إسرائيل كارتيت فلوغ ليست بحاجة إلى مصادقة من الحكومة أو الكنيست لتخفيض الفائدة البنكية. وهي بحاجة فقط لشجاعة وجراة، كما جرى في اليابان ودول أخرى. فالفائدة صفر بالمئة هي مرحلة أولى، قد تتبناها مرحلة ثانية بفائدة سلبية، لأنه فقط في هذه الحال من الممكن إضعاف الشيكل من جديد. وحال قيمة الشيكل أمام العملات الأجنبية تنسحب البساط من تحت توقعات بنك إسرائيل المركزي، بالعودة إلى رفع الفائدة البنكية في الربع الأخير من العام الماضي، لتصل إلى مستوى 0.25%. فهذا بات أمرا صعبا، حتى وإن سجل التضخم في العام الجاري ارتفاعا لأول مرة منذ ثلاث سنوات.

عاد سعر صرف الدولار أمام الشيكل في الأسابيع الأخيرة الشغل الشاغل للمؤسسات الاقتصادية الرسمية، وخاصة وزارة المالية وبنك إسرائيل المركزي، وإلى جانبها اتصالات الصناعيين والمصدريين. فقد هبط سعر صرف الدولار في غضون عام واحد بمعدل يزيد عن 7.5%. وهذا التراجع ينعكس سلبا بشكل خاص على قطاع الصادرات، في حين أن هذا التراجع لم ينعكس على أسعار البضائع المستوردة، أو تلك المصنوعة من مواد خام مستوردة.

ويتم حاليا التداول في سعر الدولار بما بين 3.75 إلى 3.78 شيكل، بدلا من 3.71 شيكل قبل عام، وهذا في حين أن الشيكل تعززت قيمته أمام اليورو لعاملين، أولهما تراجع قيمته أمام الدولار عالميا، وثانيا، عوامل الاقتصاد الإسرائيلية. ويقول خبراء إن قيمة الشيكل تعززت أمام جميع أسعار العملات في العالم، وفي حين يستغرب مسؤولون في بنك إسرائيل تعزز قيمة الشيكل، فإن وزير المالية موشيه كحلون، ومعه مسؤولون في وزارته، يسارعون إلى تجيير الأمر إلى ما يفوه به "قوة الاقتصاد الإسرائيلي". وقالت نائبة محافظة بنك إسرائيل المركزي نادين تراختنبرغ إن قيمة الشيكل قوية أكثر من اللازم، وإن البنك المركزي يتدخل حينما يرى أن سعر الصرف أمام العملات الأجنبية بات يمس أكثر بالاقتصاد، وعلى هذا الأساس تدار عملية شراء الدولارات.

وفي بحث جرى في وزارة المالية قال الوزير كحلون "إن الشيكل القوي ليس أزمة، بل هو نتيجة لاقتصاد قوي. فالاقتصاد الإسرائيلي أنهى عاما من أفضل الأعوام في تاريخ إسرائيل، وارتفاع قيمة الشيكل هو نتيجة مباشرة لمعطيات السوق الإسرائيلية القوية، وعلى الرغم من هذا، لا يمكن تجاهل المس بالصادرات، وإلى جانب سياسة الفائدة البنكية التي ينفذها بنك إسرائيل المركزي، علينا

### موجز اقتصادي

#### وتيرة التضخم المالي في الشهرين الأولين تشير إلى احتمال ارتفاعه في العام الجاري

قال مكتب الاحصاء المركزي الإسرائيلي إن التضخم المالي في شهر شباط الماضي حافظ على مستواه، بمعنى بقي صفرا بالمئة، بعد أن تراجع بنسبة 0.2% في الشهر الذي سبق. وهذا يعني أن التضخم تراجع في الشهرين الأولين من العام الجاري بنسبة 0.2%، مقابل تراجع بنسبة 0.8% في نفس الفترة من العام الماضي، وتراجع بنسبة 1.6% في العام 2015. ووتيرة التضخم في الشهرين الأولين تشير إلى احتمال أن يسجل التضخم في العام الجاري ارتفاعا في حدود 1%، بعد أن تراجع في كل واحدة من السنوات الثلاث الماضية، كانعكاس لانخفاض وتيرة الحركة الشرائية، وتباطؤ النمو الاقتصادي. ويتوقع بنك إسرائيل المركزي أن يرتفع التضخم هذا العام في حدود 1%، وهو الحد الأدنى من السقف الذي وضعته السياسة الاقتصادية للتضخم السنوي، ما بين 1% إلى 3%.

وكان التضخم المالي الاجمالي للعام الماضي 2016، قد سجل تراجع بنسبة 0.2%، وهو العام الثالث على التوالي الذي يتراجع فيه التضخم. وكانت نسبة التضخم المالي كالنسبة التي تراجع بها في العام 2014، بينما تراجع في العام 2015 قبل الماضي كان بنسبة 1%. وقد ساهم في هذا التراجع انخفاض أسعار الوقود عالميا وبالتالي إسرائيليا. وأيضا انخفاض الكثير من المواد الخام عالميا.

ويقول التقرير إن التضخم في شهر شباط تأثر من ارتفاع أسعار الخضروات والفواكه الطازجة بنسبة 5.2%، ومن ارتفاع طفيف في أسعار الوقود والأثاث، بينما تراجعت أسعار الملبوسات والأحذية بنسبة 0.3%.

#### ارتفاع بنسبة 25% في السياحة الداخلة

سجلت أعداد السياح إلى إسرائيل في الشهرين الأولين من العام الجاري 2017، ارتفاعا بنسبة 25% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وهو امتداد للارتفاع الذي طرأ على السياحة الداخلة في النصف الثاني من العام الماضي، الأمر الذي اعتبرته أوساط في قطاع السياحة بأنه مؤشر إلى ارتفاع السياحة في العام الجاري، في حال استمرت أوضاع "الاستقرار الأمني" الحالية، بحسب تعبيرها.

وحسب تقرير لمكتب الاحصاء المركزي، فإنه في الشهرين الأولين دخل إلى إسرائيل 445 ألف سائح، مقابل 356 ألفا في ذات الشهرين من العام الماضي 2016، وكان الارتفاع من حيث النسبة المئوية أعلى من الشهر الثاني شباط، الذي دخل خلاله 324 ألف سائح، وهم يشكلون زيادة بنسبة 22% عن ذات الشهر من العام الماضي. وكان الربع الأخير من العام الماضي قد سجل ارتفاعا بنسبة 17%، وساهم في رفع السياحة للعام كله، بعد أن شهدت السياحة في الأعوام الثلاثة الماضية تراجعا حادا بأكثر من 30%، منها ما كان على خلفية الحرب على قطاع غزة في صيف العام 2014.

وكان تدفق السياح الأكبر في الشهرين الأولين من الولايات المتحدة الأميركية، 47 ألفا، ويشكلون حوالي 22%، تليها فرنسا- 42 ألف، ثم روسيا- 34 ألف، ثم ألمانيا- أكثر من 27 ألفا. كما وصل من بريطانيا 25 ألفا، ما يعني أن هذه الدول الخمس وحدها، شكلت قرابة 51% من اجمالي السياح.

وحسب ما نشر، فإن سلسلة من التسهيلات الضريبية، ومحفزات مالية أخرى أقرتها وزارة المواصلات وسلطة المطارات والمعابر لشركات السياحة والطيران، ساعدت على خفض التذاكر إلى إسرائيل. وفي المقابل، فإن السياحة الخارجية من إسرائيل سجلت هي أيضا في الشهرين الأولين من العام الجاري ارتفاعا بنسبة 12% مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي 2016.

#### ارتفاع أسعار البيوت بنسبة 8.2% خلال عشر سنوات

قال تقرير جديد نشرته مجلة إيكونوميست إن أسعار البيوت في إسرائيل ارتفعت في السنوات العشر الأخيرة بنسبة 8.2% لتحل في المرتبة الثانية من حيث النسبية المئوية، بعد هونغ كونغ، التي ارتفعت فيها الأسعار في الفترة ذاتها بنسبة 12.5%، بينما قال تقرير إسرائيلي آخر إن أسعار البيوت ارتفعت خلال أقل من عامين، في فترة الحكومة الحالية، بنسبة 9%.

ويظهر من تقرير إيكونوميست أنه بعد هونغ كونغ وإسرائيل، تحل في المرتبة الثالثة نيوزيلندا، التي ارتفعت فيها أسعار البيوت بنسبة تقارب 4%. في حين أن أسعار البيوت في الولايات المتحدة الأميركية تراجعت في ذات الفترة بحوالي 20%.

وقضية أسعار البيوت هي الشغل الشاغل للاقتصاد الإسرائيلي في السنوات العشر الأخيرة، على ضوء ارتفاعها المستمر. وقد حذر بنك إسرائيل مرارا في السنوات الأخيرة من نشوء ما أسماه "فقاعة عقارية"، كتلك التي عرفتها الولايات المتحدة الأميركية في العام 2007. وكانت السبب الأول في اندلاع الأزمة الاقتصادية، إذ أن أسعار البيوت ارتفعت إلى أكثر من قيمتها الحقيقية، ومعها القروض الإسكانية، وتلا ذلك ارتفاع نسبة عدم القدرة على التسييد.

من ناحية أخرى، أصدر مكتب الاحصاء المركزي قبل أيام تقريرا آخر قال فيه إن أسعار البيوت ارتفعت بنسبة 9%، في فترة ولاية وزير المالية الحالي موشيه كحلون، بمعنى خلال أقل من عامين، زعم ما يعلنه من إجراءات وسياسات تهدف إلى تخفيض أسعار البيوت. وهذا أيضا هو ما كان في ولاية سلفه يائير لبيد في ذات الحقبة. إلا أن كل هذه الاجراءات الحكومية لم تنجح في تخفيض أسعار البيوت.

ومن بين الاجراءات تسهيلات في تخصيص اراض للبناء، وفرض قيود على امتلاك عدة بيوت، وتسهيلات في اقرار مشاريع البناء الكبرى، وكل ذلك بهدف زيادة العرض في السوق.

#### إسرائيل تشهد أكبر صفقة بيع شركة تكنولوجيا

## بيع شركة "موبيل-أي" يثير جدلا حول صرف "غنيمة" الضرائب!

\*الشركة التي اخترعت برنامجا لمنع حوادث طرق السيارات بيعت بأكثر من 15 مليار دولار \*الصفقة ستزيد

مداخل الضرائب لمرة واحدة بنحو مليار دولار \*مداخل الضرائب تسجل في الشهرين الأولين زيادة بنسبة 5.5%\*

مختصون أن هذا المبلغ يعد حدا أدنى، ما يعني انه في نهاية المطاف سيكون فائض في جباية الضرائب عما نددته الحكومة.

ويتمتع من التقرير أن الزيادة في الضرائب المباشرة، مثل ضريبة الدخل وضرائب الشركات والأراضي، كانت بمعدل 1%، في حين أن الزيادة في الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة المشتريات، في حدود 0.5%. وكانت الزيادة في الشهر الأول من العام الجاري 1.7%، مقابل 1.8% في شهر شباط. والضرائب غير المباشرة هي أحد مؤشرات الحركة التجارية.

وقال تقرير لوزارة المالية إن صرف الحكومة في الشهرين الأولين من العام الجاري كان أقل من المتوقع، وسجل فائضا بما يعادل 351 مليون دولار، وحسب التوقعات الجديدة، فإن العجز في الموازنة لن يصل هذا العام إلى السقف المحدد له، 2.9%، من حجم الناتج العام، كما هو مخطط له، إذ أن العجز في الأشهر الـ 12 الأخيرة بلغ 2%.

نتنياهو هو إلى تأييده لخفض الضريبة على الشركات، بقوله إنه كلما تم تخفيض الضرائب، فإن الاقتصاد سينمو بوتيرة أسرع.

ويظهر هذا الجدل في الوقت الذي تواصل فيه خزينة الضرائب تسجيل فائض في مداخلها، استمرارا للحالة القائمة بشكل خاص في العامين الأخيرين. وقد أعلنت سلطة الضرائب أن مداخل الضرائب في شهر شباط من العام الماضي، سجلت ارتفاعا بنسبة 8.9%، وأن الزيادة في الشهرين الأولين من العام الجاري 2017، سجلت ارتفاعا بنسبة 0.7% عن نفس الفترة من العام الماضي 2016، في حين تقول التوقعات إن اجمالي مداخل الضرائب ستسجل في العام الجاري زيادة عما هو متوقع بنسبة 6%.

وحسب التقرير، تم في الشهرين الأولين جباية ما يقارب 52 مليار شيكل، وهو ما يعادل 1.4 مليار دولار، وحسب تخطيط الموازنة العامة للعام الجاري، يجب جباية ما يقارب 294 مليار شيكل (79.4 مليار دولار)، ويرى

إنتل الشركة بما يزيد بقليل عن 15 مليار دولار، على أن تبقى الشركة تعمل أساسا في إسرائيل، مع احتمال فتح فروع لها، وأن يواصل المؤسسان الإسرائيليان للشركة عملهما كمديرين.

ومن المفترض أن توظف الشركة حوالي 4 آلاف مهندس من إسرائيل والعالم، زيادة على مئات العاملين فيها. وحسب تقديرات في وزارة المالية، فإن اجمالي الضريبة على هذه الصفقة سيتراوح ما بين مليار إلى 1.1 مليار دولار، تجبى من عدة قنوات، من مالكي الشركة وأصحاب الأسهم، ومن العاملين الذين سيحصلون على علاوات نتيجة بيع الشركة.

وعلى الرغم من أن هذه ضريبة ستدفع لمرة واحدة، إلا أن الجدل حول شكل الضريبة قد تشعب في الأيام الأخيرة، وكان الاقتراح الأول في محيط وزير المالية موشيه كحلون هو خفض ضريبة المشتريات بنصف أو واحد بالمئة، أو تخفيض اضافي في ضريبة الشركات، أو تخفيض في درجات ضريبة الدخل للشركات الوسطى في حين ألمح

لم تمر ساعات على إعلان شراء شركة إنتل العالمية لشركة "موبيل-أي" الإسرائيلية بما يزيد عن 15 مليار دولار، حتى اندلع الجدل في الأوساط الحكومية، ومنها انتقل للحلبيين السياسية والشعبية، حول شكل صرف هذه "الغنيمة" غير المتوقعة لخزينة الضرائب. ففي حين بدأ الحديث عن تخفيض ضريبي جديد، تطلب أوساط اجتماعية بصرف المداخل على قضايا اجتماعية. وشركة "موبيل-أي" طورت برنامج مجنسات وكاميرات صغيرة في السيارات، تستطيع أن ترصد انحراف السيارة، وأي اقتراب خطير من مارة وسيارات في الشوارع، وتندرج السائقين لتابع الحذر. وبدأت الكثير من شركات السيارات بتزكيب مثل هذا البرنامج. وقالت وزارة المواصلات الإسرائيلية إن 0.4% من السيارات الجديدة التي دخلت في إسرائيل في العام الماضي تم دمغ هذا البرنامج فيها. كما أن هناك نظاما إسرائيليا يلزم الشاحنات من انتاج العام 2012 ولاحقا بتزكيب هذه المنظومة.

وبعد مفاوضات لم تمتد لفترة طويلة، اشترت شركة

## الشوارع الإسرائيلية الأشد اكتظاظا بين دول OECD

\*أكثر من مليون سيارة جديدة خلال سبع سنوات زادت الاكتظاظ في الشوارع بنسبة 1.2% \*كلفة الاختناقات المرورية-

مئات ملايين الدولارات سنويا \*انخفاض بنسبة 4.8% في مبيعات السيارات في الشهرين الأولين من العام الجاري\*

برنامج التطبيق الهاتفي، توجيه السيارات "ويز"، الذي يجعل على قاعدة منظومة توجيه السيارات "جي بي إس"، من ناحية أخرى، قال تقرير لقطاع السيارات إن مبيعات السيارات الجديدة في شهر شباط الماضي سجلت هبوطا بنسبة 4.4%، مقارنة مع ذات الشهر من العام 2016. وهذا التراجع هو استمرار للتراجع الذي حصل في الشهر الاول من العام الجاري بنسبة 0.5%، مقارنة مع ذات الشهر من العام الماضي، ويعزو المختصون هذا التراجع إلى دخول ضريبة جديدة على السيارات إلى حيز التنفيذ في مطلع العام الجاري، وقد تسبب رفع الضريبة برفع حد في بيع السيارات في الربع الأخير من العام الماضي، والذي تم فيه بيع 287 ألف سيارة، بزيادة بنسبة 12% عن العام 2015.

وحسب ما نشر، فإنه في شهر كانون الثاني الماضي تم بيع قرابة 21 ألف سيارة، وهذا يعد انخفاضا بنسبة 0.5%، مقابل ذات الشهر من 2016. بينما في شهر شباط الماضي تم بيع 10666 سيارة، وهذا انخفاض بنسبة 4.4% عن شباط 2016. وفي المجمل فقد انخفض بيع السيارات الجديدة في الشهر الأولين من العام الجاري بنسبة 4.8%. وعادة فإن النصف الاول من العام يشهد مبيعات سيارات بحجم أكبر من حجم النصف الثاني، إلا إذا طرأت تغيرات ضريبية، أو حملات تؤدي إلى انخفاض أسعار السيارات.

وذكر بحث جديد لمعهد الأبحاث والاستطلاعات جيوكراتوغرافيا أنه إلى جانب خسارة الوقت في الاختناقات المرورية، فإن لها خسائر اقتصادية فادحة، إذ أن الأزمات الأشد في منطقة تل أبيب الكبرى، تكلف الاقتصاد مئات ملايين الدولارات سنويا. وأخذ البحث بالحسبان خسارة ساعات العمل، وخسارة أوقات الراحة والترفيه، إلا أنه لم يأخذ بالحسبان خسارة الوقت.

وتشعر منطقة تل أبيب الكبرى في السنوات الأخيرة حالة انفجار في المواصلات، عدا الانفجار السكاني، إلا أن فرص توسيع الشوارع وشق شوارع جديدة باتت صعبة، وفي حالات أخرى في ذات المنطقة باتت مستحيلة، وخاصة في أوتوستراد "أيبالون" الذي يشق منطقة تل أبيب الكبرى من شمالها إلى جنوبها، ويمر فيه يوميا 700 ألف سيارة، وهذا يشكل زيادة بنسبة 50% عما كان في العام 2000. وغالبية السيارات تتحرك في ساعات بدء الدوام وانتهائه، ما يخلق اختناقات مرورية حادة جدا، يعلق فيها المتوجهون إلى العمل والعائدون منه.

ويرى المختصون أن هذا الأوتوستراد، وصل إلى الحد الأقصى من امكانيات الاستيعاب، ولا مجال لتوسيعه. وكل هذا على الرغم من أن معدل عدد السيارات التي تمر منه قد انخفض عما كان في العام 2008، حوالي 745 ألف سيارة يوميا. ويعزو المختصون هذا الانخفاض إلى بدء عمل

الإسرائيلية هي الأكثر اكتظاظا من بين دول OECD. إذ كان المعدل في حينه 250 سيارة لكل كيلومتر مربع من الشوارع، ولكن هذا المعدل ارتفع في العامين الأخيرين، وبالذات في العام الماضي، الذي سجل ذروة غير مسبوقه في بيع السيارات الجديدة.

وقال تقرير جديد لمكتب الاحصاء المركزي إنه منذ العام 2000، وحتى نهاية العام قبل الماضي 2015، تم تسجيل زيادة بنسبة 50% في عدد الكيلومترات لمختلف وسائل النقل على الشوارع، في حين ارتفع عدد السيارات في ذات الفترة بنسبة 70%. أما مساحة الشوارع فقد زادت بنسبة 40%، في حين أن طول الشوارع ازداد بنسبة 17%.

وقال تقرير آخر لوزارة المواصلات، صدر هو أيضا في الاسبوع الماضي، إن مدة السفر في ساعات النهار أكثر بنسبة 64% من السفر ليلا في ذات المسافة، مما يدل على عمق أزمة الاختناقات المرورية، التي باتت تطغى على كافة الشوارع السريعة، التي شقت في سنوات الألفين، خصيصا لتخفيف أزمات السير في وسط البلاد، وبشكل خاص الشوارع رقم 6، أو المسمى "عابر إسرائيل"، وهو بطول حوالي 140 كيلومترا، إذ أن المقطع المركزي فيه بطول 62 كيلومترا يشهد اختناقات مرورية في جميع ساعات الصباح والمساء.

قال تقرير إسرائيلي صدر في الأيام الأخيرة إن تدفق مئات آلاف السيارات الجديدة في السنوات القليلة الماضية على الشوارع الإسرائيلية، أدى إلى زيادة الاختناقات في الشوارع، في العام الماضي 2016 وحده بنسبة 1.2%، وحسب التقرير فإن زيادة السيارات زادت مسافات سفر السيارات بنحو 34 مليار كيلومتر، ما جعل الشوارع الإسرائيلية الأكثر اكتظاظا من بين دول منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD.

وكان العام الماضي 2016 قد سجل ذروة جديدة في بيع السيارات الجديدة، ببيع قرابة 287 ألف سيارة، وهذا زيادة بنسبة 12% عما تم بيعه في العام قبل الماضي 2015، الذي سجل هو أيضا ذروة في بيع السيارات.

ويشهد سوق السيارات تناميا مستمرا بشكل خاص في سنوات الألفين، إلا أن السنوات العشر الأخيرة تشهد ارتفاعا متواصلا في البيع السنوي للسيارات، وهذا بعد دخول أنماط جديدة لتمويل السيارات الجديدة، وفتح المنافسة الشديدة في القروض للسيارات. وفي السنوات السبع الأخيرة تم بيع 1.41 مليون سيارة، وحسب التقديرات فإنه بعد خصم السيارات التي يتوقف استخدامها لسلسلة من الأسباب، فإنه في السنوات السبع الأخيرة ازداد عدد السيارات في الشوارع بليون سيارة. ويقول التقرير إنه منذ العام 2014 بات واضحا أن الشوارع

## وجهة نظر يمينية:

# المخاطر الكامنة في الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من الضفة الغربية بموجب " خطة حزب العمل"!

**\* «الوضع القائم» (في الأراضي الفلسطينية المحتلة) يعتبر قابلا للحياة ويعمل وفق المعايير المتعارف عليها**

**بموجب القانون الدولي ونظام القضاء الإسرائيلي والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقيات أوسلو\***



الرفض المستمر للاحتلال، مشهد من كفر قدوم.

رسم وتثبيت حدودها.

#### إستراتيجية مستقلة: سمات ومقومات

إن هذه الإستراتيجية مجملها، ينفي أن تتسم بالتجديد والإبداع، وأن تؤدي إلى إزالة الفيتو الفعال الذي يمتلكه الفلسطينيون فيما يتعلق بمستقبل إسرائيل، وهي تستوجب أيضا تنسيقا وثيقا وكبيرا قدر الإمكان مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، كما ينبغي لها أن تبقي الخيار مفتوحا أمام العودة إلى مائدة المفاوضات والتوصل إلى تسوية تستند إلى نموذج حل متفق عليه يقوم على مبدأ دولتين لشعبين.

إلى ذلك فإن هذا المسار يتفادى النتائج الأكثر إشكالية، أي استمرار «الوضع القائم»، أو التوصل إلى تسوية دائمة دون إنهاء النزاع وترتيبات أمنية ملائمة لإسرائيل.

بناء على ذلك فإن مثل هذه الإستراتيجية المستقلة سوف تتضمن المكونات الآتية:

- استعداد إسرائيل للانسحاب من أراضٍ تتراوح مساحتها بين ٨٠- ٨٥ بالمئة من الضفة الغربية، وأن يعبر ذلك عن نفسه في خطوات عملية تقوم بها إسرائيل في المنطقة.
- إن تبادل إسرائيل لتنفيذ انسحابات إضافية من الضفة الغربية على أن لا يشمل ذلك مناطق غور الأردن ومكتل المستوطنات، والقدس الشرقية.

- نقل «مناطق ب» وجزء كبير من «مناطق ج» إلى مسؤولية فلسطينية كاملة.

- التوقف التام عن بناء مستوطنات خارج خطوط الحدود المتوقف عليها.

- وضع وإقرار خطة لإعادة توطين المستوطنين الإسرائيليين المقيمين إلى الشرق من هذه الخطوط وذلك داخل حدود إسرائيل «المتفق عليها»، وأن تعطي هذه الخطة أفضلية لمناطق الجليل والنقب ومكتل المستوطنات الكبرى (في الضفة الغربية ومن ضمنها القدس).

- بقاء مسؤولية أمن إسرائيل في يدي الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن الأخرى.

- يتعين على إسرائيل الإحتفاظ بقدرتها على القيام بنشاطات وقائية وعمليات «مطاردة ساخنة»، والسيطرة على الحدود الخارجية والمجال (الأمن) الجوي. مع ذلك يتعين على الجيش الإسرائيلي السعي إلى تقليص مثل هذه النشاطات في المناطق التي سينسحب منها.

#### عيوب وانعكاسات

يقف في أساس التفكير لدى أولئك الذين يقترحون انسحابا أحاديا من مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية، الإدعاء بأن «الوضع القائم» هو أمر غير محتمل، وغير مرغوب قطعاً، وأن الاستيطان الإسرائيلي الزاحف سيخلق وضعاً لا رجوع فيه، والذي من شأنه أن يجعل حل الدولتين مستحيلاً، إذا ما رغب الفلسطينيون في العودة إلى مائدة المفاوضات.

العيوب في الفرضية الأساس:

- في الحقيقة أن «الوضع القائم» يعتبر قابلا للحياة، ويعمل وفق المعايير المتعارف عليها بموجب القانون الدولي ونظام القضاء الإسرائيلي والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقيات أوسلو.

- في حال فسّر المؤيدين للانفصال من جانب واحد في الانتخابات الإسرائيلية وتوليها لقيادة دفة الدولة، فإنه لن تكون هناك أية حاجة للانسحاب (الأحادي)، ذلك لأنه سيكون في مقدورهم وقف استمرار أنشطة البناء والتوسع في المستوطنات، وأن يبقوا بذلك على خيار الدولتين مطروحا على المائدة.

- لقد التزمت إسرائيل رسميا في اتفاقيات أوسلو بعدم تغيير «الوضع القائم» في المناطق المتنازع عليها، ومن هنا فإن الفرضية القائلة إن هذا «الوضع» سوف يتغير، تعتبر فرضية خاطئة.

عن البيت» في سياق تسوية تتوصل إليها حكومة منتخبة في نهاية مفاوضات، وبين القيام بذلك دون مقابل.

إن معارضة هذا النمط من التفكير تتخطى الحدود السياسية المتعارف عليها في إسرائيل. فالحديث يدور هنا عن قوس يقف على أحد طرفيه أولئك الذين لا يستطيعون فهم لماذا يتعين على إسرائيل أن تتنازل عن ورقة المساومة التي تحتفظ بها مقابل لاشيء، بينما يقف على الطرف الثاني أولئك الذين يعتقدون أن لإسرائيل الحق في كامل أراضي الضفة الغربية.

لعل الناخب الإسرائيلي سيدج نفسه مطالبا بالتصويت على هذه المسألة في المستقبل غير البعيد، ففي هذه الأوتة تجري حملة هدفها دفع إجراء استفتاء حول الموضوع.

مع ذلك فإن قلائل فقط، من كلا طرفي الطيف السياسي، يفهمون هذه المسألة التي ستطرح أمامهم في مثل هذا التصويت- الاستفتاء- أو النتائج المتوقعة لطريقة تصويتهم.

هذه الدراسة تسعى إلى عرض المسألة على اختلاف معانيها ودلالاتها.

#### حزب «العمل» والانسحاب الأحادي الجانب

صوت مؤتمر حزب «العمل» بالإجماع في شهر شباط من العام الماضي (٢٠١٦) إلى جانب تحويل الإنفصال الأحادي الجانب عن الفلسطينيين إلى مدمك مركزي في برنامجه، وهو أول تغيير يجريه الحزب في هذا البرنامج منذ العام ٢٠٠٢. وقد كان هناك دافعان رئيسيان خلف هذا القرار: الأول فقدان الأمل بإمكانية قابلية تجسيد حل الدولتين المرتكز إلى تسوية إقليمية، أما الدافع الثاني فيتمثل في الفرضية القائلة إن استمرار «الوضع القائم» في الضفة الغربية لم يعد قابلا للحياة.

وتقول أوساط حزب «العمل» إنه إن لم تأخذ إسرائيل مصيرها بيديها من أجل تغيير الديناميكية الحالية، فإن الوضع الراهن سيؤدي في نهاية المطاف إلى دولة واحدة ثنائية القومية، يتحول الفلسطينيون فيها إلى أغلبية، فيما ستكف إسرائيل عن كونها دولة ديمقراطية يهودية، وتخشى محافل الحزب من أن السياسة الحالية التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية، والتي تبجح توسيع المستوطنات بمقتضى وتيرة الزيادة السكانية الطبيعية، ستفضي إلى وضع غير قابل للتغيير في الضفة الغربية، وأن هذه السياسة لن تبقي شيئا للتفاوض حوله إذا ما قرر الفلسطينيون العودة إلى مائدة المفاوضات وأوضح زعيم الحزب إسحاق هيرتسوغ المنطق الكامن وراء تغيير البرنامج بقوله:

• «إن الانفصال والحيولة دون نشوء واقع دولة ثنائية القومية يحتلان أولوية عليا بالنسبة لدولة إسرائيل.. إن هدف الانفصال عن جيراننا الفلسطينيين له أهمية إستراتيجية من الدرجة الأولى. إن سنضطر في حال استئناف المفاوضات، إلى تفحص القيام بمبادرة من جانبنا (...) يمكن لنا أن نواصل تكرار الحديث عن دولتين، بينما يسير الوضع على الأرض نحو دولة واحدة، ولن يكون في وسعنا عندئذ عمل أي شيء فيما يتعلق بذلك.»

ويقول الجنرال (إحتياطيا) عاموس يدلين، الذي رشح في انتخابات العام ٢٠١٥ لتولي منصب وزير الدفاع من طرف حزب «العمل» إن مصدر خطة الانفصال الأحادية الجانب عن الفلسطينيين وفق رؤية حزب «العمل»، يكمن في الاعتراف بالفشل، وليس في الأيديولوجيا، في الإحباط وليس في الرؤية. ويضيف يدلين في مقال كتبه في العام ٢٠١٥:

• «إن التوصل إلى اتفاق (مع الفلسطينيين) أصبح أصعب حاليا مما كان عليه الأمر في العام ٢٠٠٢ والعام ٢٠٠٨. وحتى المعتدلين في صفوف الفلسطينيين يرفضون التنازل عن حق العودة والاعتراف بإنهاء النزاع والمطالب، وكذلك الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. كما يرفضون المطلب بشأن ترتيبات أمنية تشكل جوابا ملائما للمخاوف الإسرائيلية المشروعة.»

يدنو أن الفلسطينيين في العام ٢٠١٦، لم يعودوا يرون في فكرة الدولتين، حسب خطة بيل كلينتون، النتيجة المفضلة لديهم، وعضوا عن ذلك فإن طابعهم متجدد في «حق العودة إلى فلسطين التاريخية بأكملها.» بالنسبة للزعامة الفلسطينية فإن كل الطرق تؤدي إلى نفس الهدف: يتعين على إسرائيل قبول شروط الفلسطينيين (التي تؤدي إلى تصفية وجود إسرائيل كدولة يهودية) أو أن يستمر الوضع القائم، والذي يؤدي إلى النتيجة ذاتها (نهاية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية).

#### اقتراح حزب «العمل» - خطوط عرضية

- يتعين على إسرائيل التقدم بمبادرة للتوصل إلى اتفاق دائم مع الفلسطينيين، يرتكز إلى مبادئ خطة الرئيس كلينتون: إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح مع ترتيبات وضمانات أمنية ملائمة لإسرائيل، والتعهد بوضع حد نهائي للنزاع

والمطلب، وتخلي الفلسطينيين عن تجسيد «حق العودة» - يتعين على إسرائيل، في حال فشل القناة المفضلة، الانتقال إلى قناة الثنائية (التي تعتبر القناة المفضلة)، الانتقال إلى قناة إقليمية تشمل الدول العربية المعتدلة بزعامة مصر والسعودية والأردن، وذلك بهدف التوصل لتسوية دائمة.

إذا رفضت الدول العربية المعتدلة (أو إذا أخفقت في) المساهمة في التوصل إلى تسوية فإنه يمكن لإسرائيل التوجه نحو التوصل إلى اتفاقيات انتقالية مع الفلسطينيين. -تقتضي الاتفاقيات الانتقالية التخلي عن مبدأ «لا نتفق على شيء» إلى أن نتوصل لاتفاق حول كل شيء»، وتغيير النموذج المتعلق بالتنفيذ التدريجي لكل مجال يمكن التوصل إلى اتفاق أو تفاهم حوله، وسط تأجيل المواضيع الخلافية إلى موعد لاحق.

- يتعين على إسرائيل، فقط في حال فشل كل هذه القنوات، انتاج إستراتيجية مستقلة وبعيدة الأمد من أجل

**بقلم: هيرش غودمان (\*)**

#### مقدمة

في مطلع العام ٢٠١٦ طرأ تحول مفاجئ في الخطاب السياسي في إسرائيل. فقد وجد حزبا الليكود والعمل نفسيهما في إحدى الحالات النادرة في التاريخ، يقفان في نفس الجانب من المتراس، وذلك عندما أقر الحزبان علنا أنه وفي اللحظة الزمنية الراهنة بات الهدف المتمثل في التوصل إلى حل عبر المفاوضات مع الفلسطينيين استنادا إلى صيغة « دولتين لشعبين»، بمثابة سراب غير قابل للتحقيق.

ويعود أحد الأسباب التي تقف وراء ذلك، في أن كلا الحزبين لاحظا أن الفلسطينيين تبناوا ما يعرف بـ «الخطة ب»، وهي سياسة تركزت على الفرضية بأن الطريق الأسلم لدفع تحقيق الأهداف والمصالح الفلسطينية تكمن في القيام بجهود ومساع حثيئة من جانب واحد في الساحة الدولية، وتكريس الواقع القائم، وذلك عبر القيام بأعمال استنزاف عنيفة، ونزع الشرعية عن إسرائيل ومقاطعتها. ومن وجهة نظر الفلسطينيين فإن مثل هذه الأعمال والنشاطات من شأنها أن تضعف إسرائيل في الساحة الدولية وأن تبقي النزاع الإقليمي مطروحا على الأجدنة بهدف التسبب في انقسام داخلي وإضعاف المجتمع الإسرائيلي.

ويتفق الحزبان الرئيسيان في إسرائيل حاليا على أن الهدف الحقيقي للفلسطينيين لم يعد حل «دولتين لشعبين»، استنادا لمبدأ مقايضة الأرض بالسلم، وعلى أن الفلسطينيين معنيون الآن بأن يروا في نهاية العملية واقعا يقوم على دولة واحدة يصبحون فيها هم الأكثرية، وأن لا يكون لإسرائيل وجود كدولة يهودية وديمقراطية.

بناء على ذلك، يقول المؤيدون للنهج الأحادي الجانب إنه يتعين على إسرائيل أن تأخذ مصيرها بيديها عن طريق خلق واقع جديد في المنطقة وتغيير الاستاتيكو- الوضع القائم، لجهة ما يعتقدون أنه ينطوي على أفضلية لإسرائيل، ويقتضي «النهج الأحادي الجانب البناء»، كما يصفونه، القيام بما يلي: أولا- انسحاب من جانب واحد من مناطق تتراوح مساحتها بين ٨٠- ٨٥ بالمئة من مساحة الضفة الغربية، ومن ضمن ذلك عشرات الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية؛ ثانيا- إخلاء مقرور بحوافز وسن قوانين خاصة، لعدد يتراوح بين ٨٠ ألف و ١٠٠ ألف مستوطن إسرائيلي من بيوتهم ومسكناتهم، ونقلهم إلى إسرائيل داخل الخط الأخضر، أو إلى كتل استيطانية كبيرة؛ ثالثا-

الانساهم من بناء جدار الأمن (جدار الفصل)، أخيرا، الإحتفاظ بتواجد عسكري إسرائيلي على امتداد نهر الأردن.

ويعتقد المؤيدون للانسحاب الأحادي أنه لا يمكن لـ«الوضع القائم» أن يستمر، إذ أن الزيادة السكانية الإسرائيلية في الضفة الغربية ستؤدي إلى خلق وضع يصبح فيه أي حل مستقبلي يرتكز على مبدأ مقايضة الأرض بالسلم غير قابل للتحقيق، الأمر الذي سيفضي بالتالي، من ناحية واقعية، إلى نشوء دولة واحدة ذات أغلبية عربية، وسيكون في ذلك نهاية لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

لقد انسحبت إسرائيل حتى الآن بصورة أحادية الجانب مرتين، الأولى من لبنان في العام ٢٠٠٠، والثانية من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، وفي الحالتين جرى الانسحاب من مناطق غير متنازع عليها، ولم تكن لإسرائيل فيها أية مطالب. وفي حالة قطاع غزة لم يكن الحديث يدور نهائيا عن منطقة لها صلة في سياق التوصل إلى أي اتفاق مستقبلي بين الطرفين، هذان الانسحابان الأحاديان كانت لهما نتائج لم يتم توقعها مسبقا، إذ أن هذه النتائج تجاوزت بكثير الفرضيات والتوقعات التي سادت في حينه، وقد تضمنت الانعكاسات الناجمة عن ذلك اندلاع أربع حروب، والاف الحوادث الحدودية، وتحول مشكلات تكتيكية إلى مشكلات إستراتيجية. وقد ترك كل ذلك أثارا وانعكاسات عميقة في إسرائيل لا يمكن محوها.

في ضوء ذلك، فإننا نقف الآن أمام اقتراح ينص على القيام بانسحاب أحادي الجانب دون شروط من منطقة لا تطالب إسرائيل بها لنفسها - وتتراوح مساحتها، كما أسلفنا، بين ٨٠- ٨٥ بالمئة من قطاع الضفة الغربية - وال«نطاوق» إلى خط حدود لا يعترف به أحد سواها.

ويمنح هذا الاقتراح الأراضي المزعم الانسحاب منها اعترافا واقعا بأنها تعود بصورة شرعية للفلسطينيين، بينما ستبقى هذه الأراضي في الواقع أراضي متنازعا عليها تحتفظ بها إسرائيل بموجب مسلمات ومعايير دولية، لربما يتم التوصل إلى تسوية بين الطرفين، كذلك فإن الإقتراح يدعو إلى التخلي بشكل أحادي الجانب عن وحدة مدينة القدس كعاصمة لإسرائيل، وذلك خلافا لإجماع دولي واسع، ودون أي مقابل.

وكما حصل في الانسحاب الأحادي الجانب في المرتين السابقتين (من جنوب لبنان- ٢٠٠٠، ومن قطاع غزة- ٢٠٠٥) فإن الإقتراح الحالي يعكس ضعفا إسرائيليا في مواجهة بيئة معادية، من جهة، ومؤيدة من جهة أخرى لإقامة جدار أوق حاجز بين الشعبين على أمل أن يؤدي ذلك بالذات إلى تقربهما أكثر من السلام.

ثمة أيضا بعد إسرائيلي داخلي من المهم التطرق إليه، إذ يمكن تصور الانعكاسات السياسية والاجتماعية المترتبة على عملية أحادية الجانب تشمل اقتلاع وإعادة توطين - بصورة قسرية - لـ ١٠٠ ألف مواطن (مستوطن) إسرائيلي، فإذا كان الانسحاب من قطاع غزة قد تسبب بصدمة، فإن «الإخلاء» من الضفة الغربية سيحدث زلزالا.. فقد حاولت حكومة شارون طوال عام كامل تقريبا دفع المستوطنين اليهود في «غوش قطيف» إلى ترك مستوطناتهم بإرادتهم، غير أن النتائج كانت قاسية جدا. في المقابل فإن الحديث يتناول، فيما يتعلق بالانسحاب الأحادي من مناطق في الضفة الغربية، إخلاء أوسع نطاقا بكثير.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ثمة فرقا بين ضرورة «التخلي

- في اللحظة التي ستنسحب فيها إسرائيل من المنطقة بصورة أحادية الجانب، فإنه لن يكون لأحد سيطرة مباشرة على مسالة ملء الفراغ الناتج عن ذلك.

- إن محاصرة الفلسطينيين داخل غيتوا افتراضي، وفصلهم عن مصادر الدخل والموارد المالية والحد من حرية تنقلهم، لن يشجع الاعتدال في الضفة الغربية، بل على العكس سيؤدي إلى المزيد من اليأس والتطرف.

- عوضا عن الفرصة - مهما تكن ضئيلة - لإيجاد شريك محتمل للتسوية، فإن إسرائيل ستواجه مجددا على حدودها عدوا أكثر تطرفا، يستمد على مستودعات الأسلحة الموجودة في حوزة السلطة الفلسطينية وحركة «حماس»، والتي يمكن بواسطتها ضرب قلب إسرائيل وإلحاق أضرار جسيمة بها، مما سيجبرها بالتالي على إعادة احتلال المناطق التي تخلت عنها بدون شروط.

- إن عودة الفلسطينيين إلى مائدة المفاوضات منوطة بظهور إسرائيل في مظهر الدولة القوية والقوية، وفي هذا السياق ينبغي أن يشكل وجود المستوطنات حافزا لمثل هذه العودة، وكذلك مصر «المناطق» التي أخذت تيارات «الاسلام الراديكالي» تبسط سيطرتها عليها.

- يجب أن يفهم ويتقبل الفلسطينيون حقيقة أن إسرائيل ليست قوة غزو واحتلال أجنبية لأرضهم، وإنما يدور الحديث عن شعب توجد له هنا، في هذه البلاد، جذور وتاريخ طويل يبرهن على ذلك.

- إن إدعاء أنصار الرؤية الأحادية الجانب بأن مثل هذا الانسحاب يعني أن تأخذ إسرائيل مصيرها بيديها وأن تضع حد لـ «الفيتو» الفلسطيني على حياة مواطنيها، إدعاء لا أساس له، بل على العكس تماما. فعن طريق الصمود والثبات، عوضا عن الانهزامية والانكفأ، يمكن لإسرائيل أن تتحکم بمصيرها، وأن تعزز أمنها وتحتفظ في الوقت ذاته بشكل كامل بالأوراق الوحيدة الموجودة في حوزتها من أجل التفاوض على مستقبلها.

- على الرغم مما خلفه الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥ من شرخ عميق في صفوف المجتمع الإسرائيلي، وما ترتب عليه من اقتلاع لثمانية آلاف مستوطن إسرائيلي من بيوتهم وحقولهم، فإن الوضع فيما يتعلق بالضفة الغربية سيكون مختلفا تماما. مقارنة بما حصل في قطاع غزة، الذي لا تربط إسرائيل والإسرائيليون به أية رابطة عاطفية أو تاريخية. فالمنطقة المتنازع عليها في هذه الحالة (أراضي الضفة الغربية) محفورة عميقا في وعي كل يهودي، وليس فقط في وعي المستوطنين اليهود القاطنين هناك.

- من هنا فإن أي انسحاب أحادي الجانب من الضفة الغربية والقدس الشرقية دون شروط، من شأنه أن يؤدي حتما إلى إحداث شرخ عميق وتمزق في صفوف المجتمع، وأن يشكل تهديدا للنظام الديمقراطي الإسرائيلي برمته. إن الاعتقاد بأن مثل هذه الخطوة ستخلق قبولا وموافقة من جانب مئة ألف مستوطن، ومن ضمنهم مستوطنون بدوافع أيديولوجية، على ترك بيوتهم مقابل حوافز ما هو إلا أضغاث أحلام. هذا فضلا عما سينجم عن ذلك من معارضة في صفوف الجيش الإسرائيلي وتصعد في الوحدة الوطنية، الأمر الذي سيخدم في المحصلة الفلسطينيين، الذين يتطلعون إلى النيل من إسرائيل.

أخيرا فإن الفلسطينيين لن يتعاونوا مع واقع تستولي فيه إسرائيل بشكل أحادي الجانب على ٢٠ بالمئة من منطقة تعود لهم، وفق رؤيتهم، حتى وإن كان الحديث يدور على خطوة مؤقتة. في الوقت ذاته فإن خطوط حدود ترسم بصورة أحادية الجانب لن تحظى بموافقة أو شرعية دولية.

(\*) من طاقم «المركز المقدسي للشؤون العامة وشؤون الدولة» (بمبني)، هذه المادة هي مقطع واسعة من ورقة جديدة صادرة هذا الشهر (أذار ٢٠١٧) من المركز وتعكس وجهة نظره المشتقة من وجهة نظر البعين الحاكم، ترجمة خاصة، سعيد عياش.

## مقالات

«معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب في دراسة جديدة:

# مفهوم معدّل لـ "الأمن القومي الإسرائيلي" في ظل التحولات في الشرق الأوسط!



بن غوريون (الثاني من اليسار) مع قوات إسرائيلية في سيناء، عام ١٩٧١.

استخدام أدوات عديدة في الوقت نفسه، بينها أدوات سياسية ودبلوماسية وإعلام إستراتيجي وميديا جديدة وحرب المعلومات والسايرير والاقتصاد والقانون، واستخدام هذا التوجه سيسهم في توسيع حيز النشاط الإسرائيلي "والتأثير على تطور البنى السياسية الجديدة" في دول المنطقة. لكن الدراسة حذرت من إقدام إسرائيل على دفع "تطورات اصطناعية" تعارض مع التحولات المركزية في المنطقة.

ودعت الدراسة إلى الحفاظ على الليونة الفكرية وتطوير صناع القرار لقدراتهم على استيعاب الأحداث كي لا يضحوا المخاطر والتهديدات بصورة تحبب أية إمكانية لمبادرة سياسية أو مدنية.

وأوصت الدراسة بما يلي:

أولا: "التوجه مباشرة إلى السكان في الجانب الآخر من الحدود، بوسائل دبلوماسية عامة أو بواسطة منح مساعدات إنسانية وتمكين المجتمعات المحلية من ممارسة نشاط اقتصادي".

ثانيا: "ممارسة وسائل لينة إيجابية، مثل ارتفاعات اقتصادية، تسويات في مجال المياه والطاقة، مساعدات أمنية وتكولوجية ومبادرات في السوق الخاصة والعامة "بين الخصوم"، وإلى جانبها بالإمكان ممارسة وسائل ناعمة سلبية، مثل حرب المعلومات وحرب السايبر وحرب قضائية واستخدام أدوات تأمر سياسي وعسكري".

ثالثا: "تعاون متعدد الأبعاد مع جهات لديها مصالح تتقاطع مع مصالح إسرائيل"، و"بيزر اليوم: براي الدراسة- التقاء المصالح والتعاون بين إسرائيل وبين الأردن ومصر وحتى بين إسرائيل وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية. كذلك كُتِب الكثير عن تلاقي المصالح الحاصل بين إسرائيل ودول الخليج، وفي مقدمتها السعودية...، وينبغي استغلال تلاقي المصالح هذا من أجل توسيع التعاون مع دول عربية براغماتية في مجالات غير أمنية أيضا".

رابعا: "استغلال حرب السايبر والميديا الجديدة من أجل منع التحريض وتشويه صورة إسرائيل، ومن أجل بناء ارتفاعات تأثير على الرأي العام في العالمين العربي والإسلامي".

خامسا: "استغلال صندوق الأدوات القانوني والدبلوماسي والتعليمي والاقتصادي من أجل منع عزل إسرائيل وإدانتها في الحلبة الدولية، ومن أجل إحباط المساس بشريعتها ومحاولة فرض قواعد دولية عليها، خاصة عندما تطالب بممارسة القوة من أجل الدفاع عن النفس".

سادسا: "دفع مبادرات تربوية قيمة مثل التربية على السلام والتعايش، والتربية التكنولوجية أيضا، من أجل تقديم الشبان في العالم العربي وتوجيههم إلى أنشطة إيجابية. والمطلوب إلى جانب ذلك بذل جهد من أجل عقد لقاءات في منظمات مجتمع مدني وأفرد، من أجل خفض التوترات وإنشاء لفة مشتركة وتفاهات متبادلة".

بوجود دولة إسرائيل، إن كان ذلك بصورة رسمية من خلال اتفاقيات مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، أو بصورة فعلية من خلال علاقات غير رسمية مع دول عربية عديدة. كذلك يوجد بيدي إسرائيل تعهد بأن تتحول العلاقات غير الرسمية إلى رسمية مع العديد من الدول العربية، إذا ما تبنت مبادرة السلام العربية وطرأ تقدم حقيقي في العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين". كذلك أكدت الدراسة أن "التهديد الإيراني ليس داهما" طالما أن إيران لا تطور سلاحا نوويا.

وقالت الدراسة إن الزلزال في المنطقة سيستمر لسنوات طويلة، وانعكاساته في انعدام الاستقرار وتصادم الإرهاب الجهادي وتآكل قواعد اللعبة وغياب اللاعبين المسؤولين، "وعلى الرغم من أن الزلزال الإقليمي أبعد الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني عن مركز الحلبة، إلا أنه بقي التحدي المركزي لإسرائيل وستائر من توجهات إقليمية".

وأضافت الدراسة أن "الإجماع في المجتمع الإسرائيلي إزاء قيمها المطلوبة وغاياتها السياسية أخذ بالتآكل، ويتزايد عمق الشروخ والتوترات بين مجموعات سكانية مختلفة، أبرزها الشرخ بين اليهود والعرب في إسرائيل، وبين أسباب ذلك أن الجمهور اليهودي ينسب للجمهور العربي انعدام ولاء للدولة، بينما يتطلع الجمهور العربي إلى تغيير طبيعة الدولة من "يهودية" إلى "دولة جميع مواطنيها". وهناك أسباب أخرى تتعلق بالفجوة الاجتماعية - الاقتصادية بين اليهود والعرب وحقيقة أن البلدات العربية بقيت في الخلف في كل ما يتعلق بالتطوير والاستثمار".

في المقابل، دعت الدراسة إلى عدم التنازل عن مركبات أساسية في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي القديم، وهي الدرع، قدرات الإنذار الاستخباراتي، حسم الحروب والدفاع، وهذا الأخير فرضته قدرات منظمات غير دولية على شن هجمات، صاروخية بالأساس، على الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

### توصيات الدراسة

قالت الدراسة، في باب التوصيات، إن "التحديات التي تواجهها إسرائيل"، حاليا، "تستوجب إجراء توازن بين ممارسة الجهود العسكرية والجهود الناعمة... ومن أجل زيادة تأثيرها في الحيز الإقليمي وفي المنظومة الدولية ينبغي خفض التهديدات وبناء وتعزيز الفرص لخدمة عمليات سياسية. وميل إسرائيل إلى فضيل الوسائل العسكرية لا يوفر ردا كاملا أمام التحديات الماثلة أمامها". وأضافت أن "الهدف السياسي هو ترسيخ مكانة إسرائيل الإستراتيجية في الشرق الأوسط، كونها دولة عظمى عسكريا وتكنولوجيا، وزيادة أفضليتها النسبية من أجل أن تتمكن من استخدام خيارات عمل متنوعة مقابل التحديات المستقبلية".

وأضافت أن التوجه المتعدد المجالات يستند إلى

إلى جبهتها الشرقية، قبل اتفاقية السلام مع الأردن، على أنها تشكل تهديدا مركزيا عليها، وخاصة من جهة العراق، "وتضاهل التهديد من الشرق في أعقاب اتفاقية السلام مع الأردن وتفكك سورية والعراق. بل إن الزلزال في العالم العربي عزز الحلف العسكري الإستراتيجي بين الأردن وإسرائيل والذي يستند إلى قاعدة أنه في أوقات المصاعب ستقف إسرائيل إلى جانب المملكة الهاشمية".

### الوضع الداخلي الإسرائيلي

يواجه الإسرائيليون عدة قضايا هامة، رأت الدراسة أنه ينبغي أن تؤخذ بالحسبان لدى تعديل مفهوم الأمن القومي. ومن أبرز هذه القضايا، أن الجبهة الداخلية الإسرائيلية تحولت إلى "جبهة مواجهة مركزية ليست أقل من الجبهات الحدودية، بل ربما أكثر". وينبع ذلك من تعرض الجبهة الداخلية لهجمات صاروخية مكثفة أثناء الحروب التي شنتها إسرائيل ضد حزب الله في لبنان والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، إضافة إلى العمليات التجريبية، ومؤخرا عمليات طعن ودس، وأحيانا إطلاق نار، التي ينفذها فلسطينيون من الضفة الغربية. يضاف إلى ذلك إطلاق تنظيمات جهادية مسلحة صاروخ من سيناء باتجاه جنوب إسرائيل.

وتتزايد المخاوف في إسرائيل من قدرة منظمات، خاصة حزب الله، على ضرب بنى تحتية ومواقع حساسة في إسرائيل وكذلك منصات استخراج الغاز في البحر المتوسط، في أعقاب تقديرات تحدثت عن تطوير القدرات الصاروخية لهذه المنظمات وتحسين دقتها.

وتطرقت الدراسة إلى "تغيرات اجتماعية وديموغرافية جارية في إسرائيل وتغير وجه الساحة الداخلية"، بينها الفجوات الاقتصادية الأخذة بالتوسع، واتساع دائرة الفقر، والفجوات العقائدية التي تزداد عمقا بين اليمين واليسار. وهذه الخلافات تمنع أية إمكانية لتحديد غايات والهدف المشترك، الأمر الذي يمس بالتضامن الاجتماعي". وأوضحت الدراسة أن "الخلافات بين اليمين واليسار تتعلق بالأساس بالسياسة التي ينبغي إتباعها تجاه الفلسطينيين والنسبة لمستقبل مناطق يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية)، وهذه الخلافات تمنع أية إمكانية لتحديد غايات قومية يجمع عليها معظم السكان في إسرائيل".

ولفتت الدراسة إلى تغير اجتماعي آخر حاصل في إسرائيل، وهو تركيز معظم مواطنيها على قضايا داخلية، مثل الرفاه والسكن والصحة والتعليم والبنية التحتية والمواصلات، وليس على قضايا أمنية. ورأت الدراسة أن هذا التغيير هو أحد أسباب الضغط الشعبي المتزايد المطالب بخفض ميزانية الأمن وتقليص حجم قوات الجيش، ولم تطرق الدراسة أبدا إلى الاستيطان والأموال الطائلة التي تتخها إسرائيل في المشروع الاستيطاني وتوسيعها بشكل هائل.

واعتبرت الدراسة ظاهرة الشبكات الاجتماعية بأنها تؤثر على الخطاب الديمقراطي من جهة، ولكنها من جهة أخرى تؤدي إلى صعود قادة شعبيين لا يتحدثون باسم الجمهور وإنما يتحدثون إلى الشعب، ويؤثرون على الأجواء السائدة في الشبكات الاجتماعية ويتطلون إلى تحقيق مكاسب سياسية وإنشاء رأي عام مؤيد "من خلال المس بالقيم القتالية الأساسية للجيش الإسرائيلي" مثلما تجلى ذلك في قضية الجندي القتال، اليئور أزاريا، الذي أعمد الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في مدينة الخليل وهو مشلول الحركة.

### اعتراف إقليمي بإسرائيل

أشارت الدراسة إلى أن الرأي المركزي الذي ترسخ في إسرائيل في السنوات الأخيرة هو أنه تضاعفت قدرتها على التأثير على التحولات والتوجهات الحاصلة في محيطها بسبب التغيرات الهائلة التي حدثت في الشرق الأوسط. "ولذلك، حسب الرأي السائد، من الصعب جدا دفع تسويات سياسية ليست واضحة صلاحيتها واستمراريتها، وينبغي التركيز على الحفاظ على ما هو موجود والدفاع عن البيت أمام تهديدات داهمة وتأثيرات إقليمية سلبية وانتظار التصاح نتائج وتبعات التغيرات الإقليمية".

ورأت الدراسة أن "هذه إستراتيجية محافظة" وأنه ينبغي إعادة دراستها، وأضافت أنه في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٢، "بدأت عملية تدريجية كانت نتائجها اعتراف إقليمي واسع

السنّي، ونتيجة لذلك يتعين على إسرائيل الاستعداد لمواجهة تمتد لسنوات طويلة مع جهات كثيرة ولكل واحدة منطلق مختلف، من دون "عنوان" واضح ومسؤول بالإمكان مطالبته بالانصياع لقواعد اللعبة المتعارف عليها ويوكو بالإمكان جباية أثمان منها في حال خرق هذه القواعد".

ثانيا: فقدان مركزية الجيوش النظامية، وخاصة القوات البرية، في الدول التي لديها حدود مع إسرائيل، في موازاة صعود قوة المنظمات المسلحة وسهولة الحصول على أسلحة متطورة، مثل طائرات من دون طيار وصواريخ تسمح بتوجيه هجمات بدقة عالية. وقالت الدراسة إن هذه الحال "تجعل الجبهة الداخلية الإسرائيلية معرضة لتهديد متواصل من جانب جهات يصعب ردها".

ثالثا: أزمة موارد إقليمية، وبين أسبابها انخفاض أسعار النفط وارتفاع الحرارة التي تسبب المحل، إلى جانب الأزمة الاقتصادية المتواصلة، في مقابل التزايد السكاني في موازاة تراجع كميات الغذاء وتقلص إمكانيات التشغيل والعيش بكرامة. واعتبرت الدراسة أن هذه الأزمة أحد أسباب الهجرة الكبرى من الشرق الأوسط إلى أوروبا، إضافة إلى الرغبة بالهروب من مناطق الحروب.

رابعا: تحدي السايبر، أي الحرب في الفضاء الإلكتروني، الذي تزايدت أهميته في السنوات العشر الأخيرة، حيث باتت معظم المنظمات العسكرية والمدنية تستند إلى الحوسبة، ولذلك فإنها معرضة لهجمات سايبر، وبالتالي تطور دفاعات السايبر. خامسا: تطور القدرات الاستخباراتية وتحسن القدرات الهجومية للجيش الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى "تغيرات كبيرة في المفهوم العسكري والتركيز على التدمير بدقة وبشكل واسع النطاق لقوات العدو وكوزه، وعمليا، يعكس ذلك مبدأ نقل الحرب إلى أراضي العدو لكن من دون التعلق باجتياح بري عميق في عمق أراضيه".

سادسا: تزايد أهمية "القدرات الناعمة"، وأشارت الدراسة إلى أن أحد الأمثلة على ذلك هو "المجهود الفلسطيني من أجل تحويل إسرائيل إلى دولة غير شرعية" بواسطة حملات سياسية وقضائية واقتصادية وأكاديمية وثقافية، و"إمكان هذه المعركة إلحاق ضرر خطير وطويل الأمد بأمن إسرائيل واستقرارها وازدهارها. كما أن بإمكانها المساس بالمجتمعات اليهودية في أنحاء العالم".

### "الربيع العربي"

تطرقت الدراسة إلى الوضع في الشرق الأوسط عموما في أعقاب "الربيع العربي" الذي بدأ بالثورة التونسية، مطلع العام ٢٠١١. وأشارت إلى أن تنظيمات إسلامية "كبّت" على هذه الموجة ووجهتها في اتجاه يخدم مبادئها، خاصة وأن هذه التنظيمات في العالم العربي أكثر تنظيما من غيرها. "ولذلك فإن النتيجة النهائية للزلزال (الإقليمي) لم تكن إقامة أنظمة أكثر ديمقراطية وإنما التطور إلى حرب أهلية وفقدان قدرة الأنظمة على الحكم". ووصفت الدراسة التحالف ضد "عاش" بأنه "واهن". وأشارت إلى "اتساع المناطق التي تمتقر لسيطرة فعلية في أنحاء الشرق الأوسط" وبينها سيناء وقطاع غزة وهضبة الجولان في سورية ولبنان، وقالت إن بإمكان المنظمات المسلحة في هذه المناطق تنويع مجرى الحياة الطبيعي في إسرائيل، وخاصة في البلدات المحاذية للحدود.

ولفتت الدراسة إلى تصاعد النشاط العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقالت إنه أثناء الانتفاضة الثانية "تلبور مفهوم قتالي إسرائيلي رأى ضرورة تفكيك القاعدة الإرهابية والقضاء عليها بواسطة هجوم متواصل ليس بمستوى حرب". وأشارت إلى الانقسام الفلسطيني، معتبرة أن كلا القيادتين الفلسطينيتين، في حركتي فتح وحماس، "تعاينان من انعدام شرعية في أعقاب شعور الجمهور الفلسطيني بأنها لا تقودانه نحو استقلال سياسي وازدهار اقتصادي".

ورأت الدراسة بإيران أنها دولة عتبه نووية، وأن الاتفاق النووي الذي وقعت عليه مع الدول الكبرى الست لم يغير هذا الواقع. وأضافت أن إيران مازت تأثير في سورية والعراق واليمن ولبنان.

من الجهة الأخرى، فإن إسرائيل حافظت على اتفاقيتي السلام اللتين أبرمتها مع مصر والأردن، وكانت إسرائيل تنظر

يستند مفهوم "الأمن القومي الإسرائيلي" إلى مبادئ بلورها رئيس الحكومة الإسرائيلية الأول وزير الدفاع، دافيد بن غوريون، في خمسينيات القرن الماضي، بعد سنوات قليلة من تأسيس هذه الدولة، وجرى لاحقا تعديل هذا المفهوم وملاءمته للأوضاع الأمنية المستجدة، وامتنعت حكومات إسرائيل دائما عن بلورة مفهوم مكتوب ورسمي ومتفق عليه ولمزم، لكن في العقدين الأخيرين جرت محاولات لبلورة مفهوم أمن قومي إسرائيلي جديد، كان آخرها تشكيل لجنة خاصة، في العام ٢٠٠٦، برئاسة الوزير دان مردودو، وعملت على بلورة مفهوم كهذا. إلا أنها لم تختتم عملها ولم تضع مفهوما جديدا. وفي السنوات الأخيرة، تجري دراسة مفهوم أممي في مجلس الأمن القومي التابع لمكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، ويشغل هذا الموضوع قسما من السياسيين ومعاهد الأبحاث في إسرائيل، وأبرزها في هذا السياق "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، الذي أصدر في شباط الماضي دراسة، شارك في إعدادها عدد كبير من الباحثين في المعهد. ورأت هذه الدراسة، التي سيتم استعراضها في السطور التالية، أنه ينبغي وضع مفهوم أمن قومي إسرائيلي معتدل على ضوء التغيرات الإقليمية والدولية، وكذلك الداخلية، بحيث يستجيب لهذه التغيرات والتحولات، نظرا إلى أن المفهوم القديم الذي وضعه بن غوريون لم يعد يستجيب لجميع "التحديات الماثلة أمام إسرائيل" اليوم.

### تغيرات تستوجب تعديل مفهوم الأمن القومي

كانت حرب تشرين/ أكتوبر العام ١٩٧٣ آخر الحروب التي خاضتها إسرائيل ضد جيوش نظامية عربية، ودارت في جميع الجبهات الإسرائيلية مع مصر والأردن وسورية ولبنان، وكذلك مع دول الدائرتين الثانية والثالثة التي ليس لها حدود مع إسرائيل.

ورأت الدراسة أنه في السنوات التي أعقبت حرب أكتوبر تلك "تغير بشكل كبير المحيط الإستراتيجي الإسرائيلي وتغيرت طبيعة المواجهات العسكرية أيضا، وإلى جانب ذلك، تجري تحولات دراماتيكية في الشرق الأوسط، ومن خلال ذلك يتم كسر النظام الدولي والقبلي السابق، ولم يعد بالإمكان تقدير متى وكيف ستنتهي هذه التحولات".

واعتبرت الدراسة أن "التغيرات الهائلة تضع صوبها أمام رسم طريق لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، الأمر الذي يعمق الفجوات بين اليمين واليسار في المجتمع الإسرائيلي، ويصعب تعريف هدف مشترك لجميع طبقات وأقسام المجتمع الإسرائيلي. ونتيجة لكل ذلك تتزايد الحاجة إلى إعادة التمعن في مفهوم الأمن القومي وتعديله".

ولخصت الدراسة ملامح الوضع الحالي في إسرائيل والمنطقة بما يلي:

أولا: ضعف الدول والنظام الدولي، ويتمثل ذلك بضعف الحكم المركزي في دول عديدة في الشرق الأوسط في موازاة صعود قوة جهات أخرى، شبه دولية وفوق دولية، ما يعكس تآكل احتكار القوة في هذه الدول. وتقول الدراسة إن هذه الجهات الجديدة، وهي بغالبيتها منظمات أنصار أو تنظيمات "إرهابية"، مثل "داعش"، لا تتحمل مسؤولية دولية تجاه السكان الذين تنتهي إليهم، وبينهم أقليات، أو التي تسيطر عليهم، وليست ملتزمة بالقواعد والأنماط الدولية، مثل قوانين الحرب، وتمتيز هذه الجهات الجديدة بقدرتها على التأقلم بسرعة مع أوضاع جديدة، وهي تتشرب تحالفا قويا بينها بسرعة وتفككها بالسرعة نفسها، وفقا لمصالح يميلها الوضع. كما أنها تندمج عادة داخل بيئتها المدنية بصورة تصعب على التعرف عليها وعلى مراكزها من أجل القضاء عليها أو تدميرها".

وتوقعت الدراسة استمرار عملية ضعف الدول العربية وتفككها إلى مقاطعات تستند كل واحدة منها إلى عناصر إثنية وقبيلية متجانسة، وستمر سنوات كثيرة قبل أن تتبلور كيانات دول جديدة تكون مستقرة وتؤدي وظائفها، "وعلى إسرائيل أن تكون مستعدة لاستمرار غياب النظام الدولي، الذي يراققه وهي واسع النطاق في المنطقة سواء بسبب النزاع بين المعسكرات المختلفة، وخاصة بين السنة والشيعة، أو بسبب النزاع داخل المعسكرات، وبالأساس داخل المعسكر

تستند السياسة الإسرائيلية في مجال الأمن القومي إلى أسس وضعها رئيس الحكومة الإسرائيلية الأول وزير دفاعها، دافيد بن غوريون، في خمسينيات القرن الماضي. وتشكل هذه الأسس أساسا لاية محاولة لوضع مفهوم أمن قومي جديد. واستعرضت الدراسة الجديدة التي صدرت عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، في شباط الماضي، هذه الأسس التقليدية، التي ما زالت إسرائيل تسير بموجبها.

أولا: "دولة إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي، وهي تطبيق لحقه في تقرير المصير وبدولة خاصة به. ولذلك فإن إسرائيل رأت بنفسها، منذ قيامها، أنها ليست ملتزمة تجاه سكانها فقط وإنما تجاه يهود الشتات، الذين تشكل ملجأ بالنسبة لهم وقت الضيق".

ثانيا: "إسرائيل تدار بموجب قيم ديمقراطية. ولذلك فإن أغلبية يهودية هي شرط ضروري لوجودها، من خلال قانون العودة (لليهود فقط) إلى جانب الحرص على حقوق الأقليات".

ثالثا: "الحاجة إلى الاستناد إلى دول عظمى، أدت في العقد الأول إلى حلف مع فرنسا وبعد حرب الأيام الستة (حزيران العام ١٩٦٧) إلى إقامة حلف إستراتيجي، فعلي وغير رسمي، مع الولايات المتحدة. وهذا مبدأ ضروري على ضوء حجم إسرائيل الصغير قياسا بأعدائها، وغاية العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة هي ضمان المساعدات العسكرية واللوجيستية قبل الحرب وخلاها وبعدها، وضمان دعم سياسي هام من أجل دفع مصالح إسرائيل وتوفير دعم وضمانات اقتصادية لإسرائيل".

رابعا: "السعي إلى سلام مع الدول العربية المجاورة لإسرائيل إلى جانب محاولات للمبادرة إلى شراكات إستراتيجية مع جهات ليست عربية دولية

# الأسس التقليدية لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي

لان الجبهة الداخلية تحولت إلى جبهة أساسية، وحدث ذلك نتيجة تركيز العدو على بناء واستخدام قدرات من أجل المساس بالسكان المدنيين بواسطة قذائف صاروخية متعددة الأنواع وبواسطة هجمات إرهابية. وكلما كانت الطبقات الدفاعية معبأة أكثر (بوسائل دفاعية) وناجعة أكثر، تزداد ليونة صناع القرار، وعلى سبيل المثال، فإن القدرة على اعتراض صواريخ تحذر صناع القرار من الحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن شن اجتياح بري واسع النطاق بشكل فوري ضد مواقع منصات الصواريخ للعدو، وبكلمات أخرى، فإن دفاعا ناجعا يمنع صناع القرار وقتا ثمينا من أجل اتخاذ قرارات مدروسة وليس بصورة عاطفية حول ضرورة استخدام الرد العسكري الملائم ضد التهديدات".

البند الثامن في المفهوم التقليدي للأمن القومي الإسرائيلي هو "جيش الشعب"، الذي يشكل "أساسا لمنظومة قوات الاحتياط والتي غايتها الجسر على الفجوة الكمية بين حجم القوات النظامية للجيش الإسرائيلي وحجم الجيوش النظامية العربية. والقوة النظامية للجيش الإسرائيلي تؤدي مهمات أمنية يومية في الفترات الاعتيادية وتشكل أساسا لجيش الاحتياط. وتتحمل وحدات الاحتياط العيم الأساسي أثناء الحروب. وتستند الخدمة الإلزامية وخدمة الاحتياط إلى استعداد المواطنين لخدمة الدولة. وتستوجب تحديات الأمن القومي تجنيد موارد الأمة، سواء الموارد البشرية أو الموارد المادية. وليس بالضرورة أن يكون تجنيد الموارد البشرية للجيوش فقط. وأحيانا يكون المطلوب من الموارد البشرية أن تسد الفجوة الحاصلة في المرافق الاقتصادية جراء تجنيد جنود الاحتياط للخدمة العسكرية".

حرب مقبلة بقدر الإمكان، أي تحقيق فترة هدوء مستمرة تسمح بوجود مجرى حياة اعتيادي. وهدف آخر للردع هو تحديد "قواعد لعبة"، وإملاء على الخصم أية عملية تكون تحت عتبه الحرب وأية عملية تكون سببا لحرب". ويستند الإنذار إلى "معلومات، استخباراتية بالأساس، تصل مبكرا حول خطة للعدو بالمبادرة إلى عملية عدائية، والإنجاز المطلوب في الإنذار هو تلقي المعلومات وفهمها في موعد يسمح بالاستعداد بشكل مناسب من أجل إحباط خطة العدو، بما في ذلك بواسطة توجيه ضربة استباقية أو من خلال الاستعداد لدفاع فعال ويشمل استدعاء قوات احتياط".

والحسم يعني "تحقيق انتصار عسكري واضح يمنع العدو من تحقيق غاياته، ويسلب منه القدرة و/أو الرغبة بمواصلة الحرب وجباية ثمن باهظ منه، وتحقيق الانتصار يستوجب تركيز جهد عسكري واستخدام قوة النيران والاجتياح البري، ويفضل تحقيق الحسم بأسرع ما يمكن، من خلال نقل القتال الأساسي إلى أراضي العدو، ومن أجل تحقيق الحسم، تبني الجيش الإسرائيلي مفهوما عسكريا هجوميا لأنه لا يمكن غالبا إخضاع العدو بواسطة عمليات دفاعية فقط. ونتيجة واضحة في ميدان القتال مطلوبة أيضا من أجل أن يكون بالإمكان ترجمة الإنجازات العسكرية إلى إنجازات سياسية ومن أجل منع العدو من القيام بتضليل وتحويل هزيمة إلى انتصار بواسطة نعاية".

الرجل الرابعة، الدفاع، أضيفت في مرحلة متأخرة، بعد أن أصبحت الجبهة الداخلية الإسرائيلية تتعرض لصواريخ و "غايتها المركزية هي ضمان وجود إسرائيل، وإحداث رد فعال، وتحديد تهديدات وتأجيل مواجهات، ومع مرور السنين احتل الدفاع مكانا مركزيا في مفهوم الأمن الإسرائيلي،

## نواب المعارضة و«اليمن المعتدل» متورطون في سنّ سيلّ القوانين العنصرية والاداعمة للاستيطان!

\*الكنيست يواصل تسجيل ذروات في سن القوانين العنصرية والاداعمة للاحتلال

\*متابعة أداء كتلتي المعارضة «المعسكر الصهيوني» و«يوجد مستقبل» يؤكد أنهما شريكان ومتواطئان في غالبية هذه القوانين\*



الاستيطان: نهب مستمر للأرض الفلسطينية.

الهرار وعوفر شيلح. ومن أصل النواب الـ ١١ في الكتلة، فإن تسعة منهم متورطون في طرح هذه القوانين. والأثنان اللذان لم يطرحا إياها من هذه القوانين، هما الوزيرة السابقة ياغيل غيرمان، التي كانت رئيسة بلدية هرتسليا لعدة سنوات، وفي الأصل هي من حركة «ميرتس» اليسارية الصهيونية. والثاني هو الصحافي عوفر شيلح. إلا أن جميع نواب الكتلة أيدوا قوانين في التصويت المباشر، من ٣ قوانين كحد أدنى وأكثر. وأريأنا أن زعيم الحزب يائير لبيد، والشخص الثاني في الحزب، رئيس جهاز المخابرات العامة «الشاباك» الأسبق يعقوب بيرز، شاركا في المبادرة إلى مشروع قانون، الأول يقضي بطرد عائلات المقاومين والناشطين الفلسطينيين من القدس، والثاني ينص على محاصرة عائلة ناشط أو مقاوم فلسطيني من الضفة، في واحدة من مدن المناطق (١). ومنعها من مغادرتها. كذلك فإن يائير لبيد مشارك في قانون لمنع مراكز إسرائيلية، حقوقية ومناهضة للاحتلال، من تقديم محاضرات في المدارس.

وحسب الرصد، فإنه في كل واحدة من الدورات الصيفية والشتوية السابقة، تراوحت نسبة ارتراض كتلة «يوجد مستقبل» على القوانين، ما بين ٢٣٪ إلى ٢٧٪ كأقصى حد.

### الخلاصة

في الجمل، فإن المعارضة الفعلية والثابتة لهذه الفئة من القوانين تقتصر على كتلتي «القائمة المشتركة» التي تمثل الشارع العربي، ولها ١٣ مقعد، وكتلة «ميرتس» اليسارية الصهيونية، بينما أداء «المعسكر الصهيوني» و«يوجد مستقبل» يساعد ويساهم من ناحية فعلية في وتيرة سن هذه القوانين بشكل غير مسبق.

مبادرات قوانين، أو في عمليات التصويت، إن كان دعما مباشرا، أو تغيبا مخططا عن جلسات التصويت، الذي يعد من ناحية المعارضة دعما غير مباشر للقوانين.

### «المعسكر الصهيوني»

تضم كتلة «المعسكر الصهيوني» التي لها ٢٤ نائبا، حزب «العمل»، الذي له حاليا ١٩ نائبا، وحزب «الحركة»، بزعامة تسيبي ليفني، الذي له ٥ نواب. والتواطؤ الأبرز لهذه الكتلة مع فئة القوانين العنصرية والاداعمة للاحتلال والاستيطان، بدأ بغياب منهجي مخطط عن جلسات التصويت، خاصة حينما كان الفارق بين الائتلاف والمعارضة ناخبين (٥٩ مقابل ٦٦ للائتلاف).

فمثلا مع بدء الولاية البرلمانية في صيف العام ٢٠١٥، كانت حكومة نتنياهو «منشفة»، بالقوانين، التي نقلت استمرار تشريعها من الحكومة السابقة، برئاسة نتنياهو ذاته، ومنها القوانين العنصرية والاداعمة للاحتلال والاستيطان، قسري للأسرى المضرين عن الطعام، ورفع حد للعقوبات على ملقي الحجارة، وهذا قانونان تم اعادتهما في وزارة العدل، التي كانت تتولاها تسيبي ليفني، ومن باتت في صفوف المعارضة في الولاية البرلمانية الحالية. وهذا يقول إن المعارضة للقوانين لها ارتباط بمكانة الكتلة في الولاية البرلمانية، بمعنى داخل الائتلاف أو معارضة له.

ووجدنا أن نسبة تصويت الكتلة ضد هذه الفئة من القوانين تتراوح ما بين ٤١٪ إلى ٤٤٪ كأقصى حد، ثم بدأت هذه النسبة تتراجع لاحقا، وكانت معارضة الكتلة تبرز في القوانين التي تثير غضب مراكز وأطر حقوقية أوروبية على وجه الخصوص، مثل القوانين التي تستهدف مراكز حقوقية في إسرائيل.

لكن مع تقدم العمل البرلماني، بات نواب الكتلة يشاركون أكثر في طرح القوانين، إما كمبادرين، أو كمشركاء في المبادرة. والقانون الأخر هو ذلك الذي وقع عليه ٢٢ نائبا من أصل النواب الـ ٢٤ للكتلة، ويقضي باستكمال بناء جدار الاحتلال في الهنتين الشرقية والجنوبية من الضفة المحتلة، ويضمن هذا اقتطاع مناطق شاسعة من الضفة، وبشكل يهدد لضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل.

كذلك قدمت النائبة أييليت نحيماس فبرين من حزب «العمل»، وكتلة «المعسكر الصهيوني»، مشروع قانون يقضي بغرض ما يسمى «السيادة الإسرائيلية»، على المناطق (ج)، التي تشكل ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية المحتلة. وعلى الرغم من أن نص تفسير القانون يجعله يظهر وكأنه نوع من محاكمة حكومة اليمن المتطرف، إلا أنه يبقى مشروع قانون داعما للاحتلال والاستيطان.

وليس هذا فحسب، بل إن نوابا في «المعسكر الصهيوني» بادروا إلى قوانين تستاهم في قمع الحريات، مثل القانون الذي يلاحق المنشورات في شبكات التواصل، وإلزام شبكات التواصل بإزالتها إذا كان فيها «تحريض على الإرهاب»، ولكن بموجب التعريف الإسرائيلي للإرهاب، الوارد في قانون ما يسمى «مكافحة الإرهاب»، بمعنى أن دعوات مقاومة الاحتلال

إلا أن طابع المناقشة بين الكتلتين، وبين النواب بشكل عام واضح جدا. ومن قبلهم فإن الحكومة عدا عن مصادقتها على هذه القوانين كشرط لدخولها مراحل التشريع، تبادر بنفسها إلى مشاريع قوانين أشد خطورة.

### تورط المعارضة

من الواضح أن على رأس المبادرين للقوانين العنصرية والاداعمة للاحتلال والاستيطان تقف الحكومة، يليها أعضاء كنيست من التيار الأشد تطرفا، الذين وصلوا إلى الكنيست، حاملين مهمات عينية، وخاصة النواب المستوطنين، أو الداعمين للاستيطان. على سبيل المثال، النائب المستوطن بتسلئيل سموتريتش، من كتلة «البيت اليهودي»، الذي أسس منذ سنوات عصابة (جمعية) زغافيم، المختصة بملاحقة قضايا الأرض والبناء في جميع أنحاء فلسطين التاريخية، وهي تعمل بمنهجية لتحفيز المؤسسة الحاكمة على إصدار أوامر المصادرة، وأوامر هدم البيوت العربية. وتنشط بشكل خاص لنهب أقصى ما يمكن من الأراضي العربية في صحراء النقب، واقتلاع عشرات القرى وتهجير أهلها. كما أنها تقف من وراء تهجير القرى الفلسطينية في منطقة غور الأردن وحتى مشارف القدس الشرقية. وهذا هو الطابع الأبرز في مشاريع القوانين التي يبادر لها سموتريتش، وأخطرها ما يسمى «قانون التسوية»، لنهب الأراضي الفلسطينية بملكية خاصة في الضفة المحتلة.

كذلك هناك النائبة المستوطنة شولي معلم، من كتلة «البيت اليهودي»، المبادرة لقوانين راحمة نحو تطبيق ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» على الضفة المحتلة. ومثلها النائبة عنات بيركو، من حزب «الليكود»، التي تميز مشاريع قوانينها بزيادة العقوبات على المقاومين الفلسطينيين، وبضمنهم الأطفال ما دون سن ١٤ عاما، وشرعة قرارات المحاكم العسكرية أمام المحاكم المدنية وغيرها.

ولكن ليس فقط نواب اليمن الأشد تطرفا في الائتلاف، بل أيضا نواب كتلة «كولانو» (كلنا)، بزعامة وزير المالية موشيه كلون، التي حسب «المواصفات الإسرائيلية» تم ادراجها في خانة ما يسمى «الوسط»، أو «اليمن المعتدل»، فعدد بارز من نواب الكتلة يناقشون أيضا على سن هذه الفئة من القوانين. كذلك فإنه من حيث النسبة المئوية، هذه الكتلة الأكثر التزاما في التواجد في الهيئة العامة للتصويت على قوانين الحكومة والائتلاف، وبضمنها هذه القوانين.

ورغم أن نواب اليمن المتطرف يحتلون المراتب الأولى في القائمة السوداء، التي نعدها ضمن مشروع رصد القوانين، إلا أن جميع نواب كتلتي «المعسكر الصهيوني» و«يوجد مستقبل» متورطون بمكانة التشريعات العنصرية، والأسماء القليلة جدا، التي لم تشارك في المبادرة، أو المشاركة في المبادرة لسن القوانين، وجدانها متورطة بهذا المستوى أو ذلك في التصويت دعما لقانون واحد على الأقل وأكثر.

ويظهر الرصد أن الغالبية الساحقة من نواب كتلتي المعارضة «المعسكر الصهيوني»، و«يوجد مستقبل» متورطة بهذه القوانين. إن كان من خلال المبادرة، أو المشاركة في

### كتب برهوم جرابيسي:

كان صوت كتلتي المعارضة البرلمانية «المعسكر الصهيوني» و«يوجد مستقبل» عليا جدا في معارضتهما لقانون إسكات الأذان، الذي أقره الكنيست بالقراءة التمهيدية قبل أقل من أسبوعين. وتجددت الكتلتان بنسبة عالية جدا للتصويت ضده في الهيئة العامة للكنيست. ولكن الكتلتين لا تستطيعان التبرؤ من ماكنة إنتاج القوانين الأشد عنصرية ودعما للاحتلال والاستيطان، التي تسارع «انتاجها» بشكل غير مسبق في الولاية البرلمانية الـ ٢٠، وفق رصد دقيق لهذه الفئة من القوانين، نقوم به في مركز «مدار».

وفق إحصائية ليست نهائية ضمن مشروع رصد هذه القوانين، تم منذ انتخابات ربيع العام ٢٠١٥، وحتى الآن، طرح ومعالجة ما يزيد عن ١٢٠ مشروع قانون، وما يزيد عن ٣٠ قانونا دخلت مراحل التشريع، من بينها ١٨ قانونا على الأقل باتت مقررته نهائيا، وهذه إحصائيات ستشهد تغيرات مع انتهاء الدورة الشتوية هذا الأسبوع.

وهذا كرم هائل من القوانين لم تشهده أي من الولايات البرلمانية السابقة. وللعلم فكتاب القوانين الإسرائيلي يعج بعشرات القوانين العنصرية المباشرة، التي بدأ سنّها منذ العام ١٩٤٨. والقوانين الأولى كانت ذات بعد استراتيجي عام، قسم كبير منها كان لمصادرة مئات الآلاف الدونمات من أراضي الفلسطينيين الذين بقوا في الوطن، ومناطق نفوذ البلديات العربية، في حين أن أملاك المهجرين وبلداتهم تم وضع اليد عليها فوراً. إلا أنه منذ مطلع سنوات الألفين، بدأنا نشهد كما هائلا من القوانين التي تدخل في تفاصيل حياة الفلسطيني في جميع أنحاء فلسطين التاريخية، بدءا من قانون منع لم شمل العائلات، التي أحد الوالدين منها من المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧ عدا القدس، ما أدى إلى تمييز آلاف العائلات الفلسطينية. كذلك تم سن عدد كبير من القوانين التي تفرض قيودا على حق الترشح للكنيست، وعلى مجمل النشاط السياسي، والتعبير عن الرأي، وهذه القوانين منها ما يظال مراكز حقوقية، فقط لكنها تعنى بشؤون الفلسطينيين في جميع أنحاء فلسطين التاريخية. وفي الولاية البرلمانية الحالية، هناك كم غير مسبق في عدد القوانين التي تهدف إلى فرض ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» على جميع أنحاء الضفة المحتلة، على الكتل الاستيطانية، كمرحلة أولى. وكل هذا بموازاة سياسة إغراق الأموال على المستوطنات والمستوطنين.

ومن الضروري القول إن قسما كبيرا من هذه القوانين يطرح بهدف قوننة سياسات قائمة، والهدف من جعلها قوانين، كي لا يكون تطبيق هذه السياسات خاضعا لمزاج وزراء أو حكومات قادمة.

وعلى رأس قائمة المبادرين لهذه القوانين أعضاء الكنيست من حزب «الليكود» الحاكم، ومن كتلة تحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي». وعلى الرغم من وجود الكثير من القوانين التي يقدمها معا نواب من الكتلتين،

## ميزانيات معاهد «الحريديم» تسجل ذروة وتسقط أوهام إمكان محاصرتها!

\*إزدياد ميزانيات المعاهد الدينية للمتدينين المتزمتين «الحريديم» خلال أقل من عامين بنسبة ١١٨٪ \*كل قرارات الحكومة السابقة ضد معاهد «الحريديم»

تساقطت الواحد تلو الآخر \*نسبة المنخرطين في سوق العمل من رجال «الحريديم» في جمود تمهيدا لتراجع جديد \* «الحريديم» سيصبحون ٣٠٪ من اليهود خلال أقل من عقدين\*

٤٤٪ حتى العام ٢٠١٣. وهذه نسبة تشكل أقل بـ ٦٣٪ من نسبة انخراط الرجال اليهود في سوق العمل. كما أن نسبة انخراط نساء «الحريديم» في سوق العمل شهدت هي أيضا جمودا عند ٧٢٪. وفي الحالتين يجري الحديث عن الشريحة العمرية الفعلية لسوق العمل، ما بين ٢٥ إلى ٦٤ عاما. وحسب التوقعات، فإنه مع ارتفاع ميزانيات المعاهد الدينية، ستستمر أعداد الطلاب في الارتفاع، أيضا في العام الجاري على الأقل، بمعدل نسبة ٨٪، وهي ضعفا نسبة التكاثر، ما يعني إما جمود نسبة الانخراط في سوق العمل، أو حتى تراجعها.

وكان تقرير آخر، صدر في الأسابيع الأخيرة، أكد أنه بالرغم من كل المحفزات التي قدمتها الحكومات الأخيرة، ومجلس التعليم العالي في السنوات القليلة الماضية، لرفع نسبة التكاثر، ما يعني إما جمود نسبة الانخراط في سوق العمل، أو حتى تراجعها.

وكان تقرير آخر، صدر في الأسابيع الأخيرة، أكد أنه بالرغم من كل المحفزات التي قدمتها الحكومات الأخيرة، ومجلس التعليم العالي في السنوات القليلة الماضية، لرفع نسبة التكاثر، ما يعني إما جمود نسبة الانخراط في سوق العمل، أو حتى تراجعها.

«الحريديم» وحدهم بلغت ٥٥٪ وهذا يعد هبوطا حادا قياسا بالعام ٢٠١٤، حينما لامست النسبة ٦٠٪. وعلى مستوى العائلات (٤٨٦٪)، مقابل نسبة (٥٤٪ في العام ٢٠١٤، في حين أن نسبة الفقر بين اليهود من دون «حريديم» هي كالتالي: ٧٥٪ إلى ٨٪ على مستوى الأفراد، وأكثر من ١٠٪ بين الأطفال، و١٧٪ بين المسنين.

ونشير هنا إلى أن التقرير الرسمي للفقر يتعاطى مع المداخل المسجلة لدى السلطات الرسمية، والميزانيات الرسمية التي يتلقاها الجمهور. إلا أنه لدى «الحريديم» تتسع باستمرار ظاهرة «الاقتصاد الأسود»، وهي ميزانيات ضخمة يتلقونها من مصادر خارجية خاصة بهم، ومنها يديرين معاهد ومؤسسات تدفع الرواتب نقدا، بعيدا عن سلطة الضريبة. وهذا منتشر بشكل خاص لدى الطوائف الغربية (الأشكناز)، والأكثر بين طائفة ساتمير، التي لا تعترف بإسرائيل رسميا، ويقدر عدد أبنائها بحوالي ٧٪ من اجمالي «الحريديم».

### ارتفاع عدد طلاب المعاهد الدينية

ويقول تقرير آخر لوزارة التعليم الإسرائيلية، صدر قبل أيام، إن أعداد طلاب المعاهد الدينية للحريديم ارتفعت في العامين الماضيين بنسبة ١٦٪، مقارنة مع ما كان في العام ٢٠١٤. وحسب التقديرات، فإن عدد طلاب المعاهد بلغ ٧٤ ألفا، مقابل حوالي ٦٣ ألف طالب في العام ٢٠١٤. ونشير إلى أن هؤلاء ليسوا في جيل طلبة المدارس، بل هم من كافة الأعمار. كما أن هذه الأعداد لا تشمل الطواقم الإدارية والتعليمية في المعاهد، التي ميزانياتها تبقى منفصلة عن الميزانية المشار إليها، والتي يتم صرفها كمخصصات على طلاب المعاهد.

وشهدت نسبة رجال «الحريديم» في سوق العمل في العامين الماضيين جمودا تقريبا، من (٥١٪ في العام ٢٠١٥، إلى ٥١٪ في العام الماضي ٢٠١٦، مقابل نسبة لم تتعد

«يوجد مستقبل» العلماني، الذي لاقى تجاوبا من تحالف أحزاب المستوطنين، لتوجيه ضربتين أساسيتين لجمهور «الحريديم»، أولهما ضرب الميزانيات للمعاهد الدينية وتقليصها بأكثر من النصف، وثانيا سن قانون يفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على شبانهم ولكن تدريجيا.

وقد أدى هذا إلى ارتفاع ملحوظ في انخراط رجال «الحريديم» في سوق العمل، ولكن سرعان ما توقف هذا، إذ في اليوم التالي لخروج «يوجد مستقبل» من حكومة نتنياهو في خريف العام ٢٠١٤، وقع نتيناهو على مرسوم يعيد قسما كبيرا من ميزانيات معاهد «الحريديم» مقابل دعم أحزابهم لنتيناهو في الحكومة التي ستنشأ بعد انتخابات ربيع العام ٢٠١٥. وهذا ما كان.

ويعد الانتخابات تضمنت اتفاقية الائتلاف بين حزب الليكود وكتلتي «الحريديم»، إعادة ميزانيات معاهدهم إلى سابق عهدها، وإلغاء قانون التجنيد الإلزامي. ولكن كما ذكر، فإن الميزانيات لم تعد إلى مستوياتها السابق فحسب، بل مع زيادة ملحوظة. وحسب تقارير الأسبوع الماضي، فإن إجمالي ميزانيات معاهد «الحريديم» ارتفعت من ٥٦٤ مليون شيكل بعد تقليصها في العام ٢٠١٣، إلى ١٢٢٤ مليار شيكل (٣٣١ مليون دولار)، بعد رفعها في الأسبوع الماضي بأكثر من ١٤ مليون دولار.

ويحصل «الحريديم» على سلسلة ميزانيات، ومخصصات اجتماعية في مسارات متعددة، منها ما يتم دفعه لطلاب المعاهد الدينية، ومنها ما يسمى «ضمان الدخل»، إضافة إلى أن حصتهم من مخصصات الأرواح التي تتلقاها كل عائلة في إسرائيل عن كل ولد دون سن ١٨ عاما، أكثر بكثير من نسبتهم في المجتمع. نتيجة كثرة الولادات لديهم.

ولكن كل هذه المخصصات لا تخبرهم من دائرة الفقر، الذي نسبته بينهم تفوق ثلاثة أضعاف نسبتهم بين اليهود. فحسب تقرير الفقر الأخير الرسمي الصادر في نهاية العام الماضي، عن العام ٢٠١٥، فإن نسبة الفقر بين

ويبلغ هذا القلق من كون «الحريديم» يعيشون نمط حياة تقشفية قائمة على الشرائع، وغالبية الرجال منهم لا تنخرط في سوق العمل المفتوح. إذ تقدر نسبة المنخرطين في سوق العمل من الرجال حوالي ٤٠٪، في الشريحة العمرية من ١٥ إلى ٦٤ عاما، بينما النسبة في الجمهور الواسع تصل إلى ٧٢٪، بينما بين نساء «الحريديم» تصل نسبة انخراطهن في سوق العمل إلى ٥٢٪. وتبقى النسبة منخفضة أيضا في الأجيال الثانية من جيل العمل الفعلي، من ٢٥ إلى ٦٤ عاما، إذ حسب تقديرات نشرها مكتب الإحصاء المركزي في الأسبوع الماضي، فإن نسبة رجال «الحريديم» من هذه الشريحة العمرية في سوق العمل باتت ٥١٪. وهي نسبة تعد عالية نسبيا مقارنة بما مضى، علما أن نسبة المشاركة لدى الرجال اليهود والعرب من هذه الشريحة تتراوح ما بين ٧٩٪ إلى ٨٢٪.

كذلك فإن «الحريديم» لا يتعلمون بموجب المنهاج التعليمي الرسمي العام، بل لديهم منهاج خاص بهم، يعيد عند المواضيع العنصرية، فحتى موضوع الرياضيات مقلت جدا فقط لتعلم الأساسيات، وهذا يقف عائقا أمامهم للانخراط في سلك التعليم العالي، والانتقال منه إلى سوق العمل العمري. وحينما يجري الحديث عن انخراط في سوق العمل، يشار إلى أن الغالبية الساحقة من الرجال تعمل داخل مجتمعات «الحريديم» في مسارات عمل ليست إنتاجية. يضاف إلى هذا، امتناعهم عن الانخراط في الخدمة العسكرية الإلزامية، إلا في حالات قليلة جدا. ولدى الطوائف الغربية من «الحريديم»، فإن نسبة الانخراط هاشمية جدا، وأقرب إلى الصفر.

وتسعى إسرائيل في السنوات الأخيرة إلى قلب هذا الواقع بعدة مسارات، وبموازاة ذلك، الفصل بين «الحريديم» والجمهور العلماني، من خلال اغراء «الحريديم» بتجمعات سكنية خاصة بهم، باتت غالبيتها مستوطنات في محيط منطقة القدس. ولكن المحاولة الأكبر كانت في ظل حكومة نتيناهو السابقة، التي استتت «الحريديم» مقابل ضم حزب

أقرت الحكومة الإسرائيلية قبل أيام زيادة أخرى لميزانيات معاهد المتدينين المتزمتين «الحريديم»، بـ ٥٢ مليون شيكل، لتدخل إلى الميزانية الأساس، التي ارتفعت خلال أقل من عامين بنسبة ١١٨٪. وهذا الارتفاع الثالث الذي تحظى به هذه المعاهد الدينية، التي تضم عشرات آلاف رجال «الحريديم»، الذين يمضون أوقاتهم في دراسة التوراة، مقابل حصولهم على مخصصات اجتماعية. ومن خلف هذه الأرقام الإحصائية، تضمنت الأزمة الكبرى التي تشهدها إسرائيل مستقبلا، وهي استمرار الارتفاع الحاد في أعداد «الحريديم»، الذين من وجهة نظر المؤسسة الحاكمة يشكلون عبئا اقتصاديا متشعبا، وأيضا عبئا اجتماعيا يخلق الجمهور العلماني، ثم عبئا أمنيا، كونهم يتمتعون عن الانخراط في الجيش، لأسباب دينية، رغم تطرفهم السياسي اليميني. فعلى مدى سنتين، حاولت الكثير من التقارير الرسمية عدم عرض حقيقة أعداد «الحريديم»، في محاولة لتقليص الظاهرة، التي تتنامى أساسا بفعل التكاثر الطبيعي. إلا أن سلسلة من التقارير أثبتت أن عدد «الحريديم» باتوا أكثر من مليون نسمة، وهم يشكلون حوالي ١٥٪ من اجمالي اليهود، وأكثر من ٢٥٪ من المواليد اليهود في السنوات القليلة الأخيرة، وأكثر من ١٨٪ ممن دون سن ١٨ عاما، وأقل من ١٠٪ بين المسنين اليهود.

وعلميا، فإن الارتفاع الحاد في معدلات الولادة لدى «الحريديم»، ٦٨٪ إلى ٧ ولادات لسلام، وتكاثرهم سنويا بنسبة ٣٨٪، كانا العامل الأكبر والأساس لارتفاع نسبة تكاثر اليهود، وتقليص الفجوة بين تكاثر العرب واليهود، ومن جهة رات المؤسسة الحاكمة أن تقليص فجوة التكاثر خاصة أمام التراجع المستمر في نسبة تكاثر العرب (٢٦٪ حاليا)، أمر إيجابي على مستوى الفجوة بين اليهود، ولكن من ناحية أخرى، فإن المؤسسة ذاتها قلقة من مستقبل طبيعة المجتمع اليهودي، والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لارتفاع نسبة «الحريديم» على اليهود أنفسهم.

تقرير لجمعية «مسلك» في «يوم المرأة العالمي»:

## نساء في قطاع غزة يخترقن السقف الزجاجي لكن يصطدمن بـ «سقف من الإسمنت»!

يعرض تقرير جديد أصدرته جمعية «جيشاه» (مسلك - مركز للدفاع عن حرية الحركة) الإسرائيلية أصوات نساء يعيشن ويعملن في قطاع غزة في ظل حالة الحصار الخانق المتواصل منذ سنوات عديدة أوصل الأوضاع المعيشية في قطاع غزة إلى تخوم الكارثة الإنسانية، على ما يشكله ذلك من أرضية خصبة لوقوع انفجار جديد لا بد وأن يزيد الأوضاع استفحالا ويعجزل في حدوث الكارثة الإنسانية.

ويعرض التقرير، الذي صدر الأسبوع الماضي (١٦ آذار) لمناسبة «يوم المرأة العالمي»، تحت عنوان «سقف من الإسمنت: رياديات في غزة يشرحن كيف يؤثر الإغلاق على النساء ويحد من الفرص»، حالات لنساء غزّيات اخترقن السقف الزجاجي في مجالات عدة: مديرات بنوك وشركات، صاحبات مبادرات تجارية، مؤسسات جمعيات اجتماعية ونشيطات يحدثن تغييرا سياسياً واجتماعياً داخل مجتمعاتهن.

لكن هؤلاء النساء، المختلفات عن بعضهن في مجالات اهتماماتهن وطموحاتهن، يصطدمن جميعهن بالقييدات ذاتها - سقف الإسمنت، المتمثل بالإغلاق والحصار الإسرائيلي على قطاع غزة- فقد حددت إسرائيل معايير مشددة جدا لمن يسمح لهم أو لهن بتقديم طلب للتنقل من غزة وإليها، وباستثناء المرضى ومرافقيهم والحالات الإنسانية الحرجة والاستثنائية، لا تسمح إسرائيل بالخروج إلا لمن هم من التجار الكبار بالأناس، وغالبيتهم من الرجال بالطبع. وحتى هذا، يتم بشكل محدود جدا، إذ يساعد قلة قليلة من التجار ورجال الأعمال الذين لا يزيد حجم أعمالهم التجارية عن الحجم المحدد بالمعايير الإسرائيلية، والمقادرين على تحمل التكاليف الهائلة لنقل البضائع إلى خارج غزة.

المعايير الصارمة جدا التي تفرضها إسرائيل تسد طرق التقدم وإمكانياته أمام النساء بشكل كلي، تقريباً. فعلى سبيل المثال، هناك نساء كن يعلنن عاملاتهن بأنفسهن قبل الإغلاق والحصار، من خلال العمل في مجال نقل البضائع بكميات صغيرة، وهناك أخريات كن يعملن موظفات في مؤسسات المجتمع المدني، لا يتاح خروجهن للمشاركة في المؤتمرات ودورات التدريب المهني بموجب المعايير الإسرائيلية الضيقة، وهناك، مثلا، صاحبات المبادرات التجارية في شركات ناشئة، ممن لا يستطعن تقديم وعرض منتجات قمن بتطويرها والوصول إلى المعارض والمعارض التي تجرى مع زميلانهن وزميلاتهن من أجل تطوير أعمالهن التجارية. الكثيرات منهن شبابات ومثقات وتعتقد عليهن أمال عريضة في تحسين أوضاع التشغيل، المبادرة وأحداث تغييرات عميقة، لكن التقييدات الإسرائيلية المفروضة عليهن تجعل هذا الأمل بعيدا.

بلغت نسبة البطالة بين النساء في قطاع غزة ما يفوق الـ ٦٥٪ من مجموع النساء هناك، ولا تمتلك المصالح التجارية الصغيرة أية فرصة حقيقية للتوسع، بينما لا يجد الكثير من الرجال أية فرصة عمل، وهو ما يعني أن فرص النساء هي أقل من بكثير.

يستعرض التقرير الجديد التحديات الماثلة أمام النساء العاملات في قطاع غزة، بكلماتهن هن، ويقدم وجهة نظر هامة حول الأضرار الواقعة على النساء جراء الاغلاق والحصار، ويؤكد التقرير أن القييدات الإسرائيلية المشددة المفروضة على الحركة والتنقل تعيق التغيير نحو الأفضل وتقلص الأفق المتاح أمام النساء وطموحاتهن الكبيرة وتمتلك حقنن في تحقيق هذه الطموحات، وهو ما يعني أن الاغلاق يعيق إكبات واحتمالات توفير حياة لائقة لسكان القطاع، من الرجال والنساء على حد سواء.

حتى العام ٢٠١٦، شكلت النساء ٤٩٪ من مجمل السكان في قطاع غزة، وهو رقم يزيد قليلا عن ٩١٠ آلاف نسمة، في العام ٢٠٠٥، قبل فرض الإغلاق والحصار، بلغ معدل البطالة بين النساء في قطاع غزة ٣٥٪ بينما يبلغ معدله اليوم ٦٥٪ مقابل ٤٤٪ في أوساط الرجال. وانخفض معدل النساء المشاركات في القوى العاملة والعملات في قطاع الزراعة والصيد، وهما مجالان تعرضا لضرر كبير جدا جراء الإغلاق والحصار، من ٣٦٪ في العام ٢٠٠٧ إلى ٢٨٪ فقط في العام ٢٠١٦، وبلغ معدل الراتب اليومي للنساء في قطاع غزة ٥٨٧ شيكل، مقابل راتب الرجال الذي بلغ ٩٥٨ شيكل.

ورغم هذه الأوضاع المزرية والخانقة، يعرض التقرير حالات لعدد من النساء اللاتي نجحن في تحدي العوقات وفي التغلب عليها، كما نجحن في التغلب على الآراء المسبقة والتقييدات والمصاعب الاجتماعية، إلا أنهن يستصعبن تحقيق انطلاقة واختراق القييدات التي تفرضها إسرائيل على حرية التنقل، وهو أمر يؤثر على تقدمهن المهني، إلى جانب تأثيره على إمكانية تطوير اقتصاد قطاع غزة والدفع به قدما.

ويشمل التقرير مقابلات مع كل من: د. ريهام الوجيهي (استشارة مهنية)، سهى خضر (مديرة منطقة قطاع غزة في «بنك القدس»)، مها أبو سيدو (تسويق وتصميم منتجات التطريز)، هبة التميمي (مديرة مشاركة في شركة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات - هاي تك)، مها المصري (القطاع الثالث)، د. صباح العويسبي (رئيسة مجلس إدارة شبكة حضانات أطفال ومدرسة خاصة في غزة).

### كتب سليم سلامة:

لا يفوت اليمين الإسرائيلي أية فرصة ولا يترك أي منبر في الحرب الضروس التي يشنها منذ عقود، باستمرار ودون توقف، ضد جهاز القضاء الإسرائيلي بوجه عام، وعلى رأسه المحكمة العليا الإسرائيلية بوجه خاص؛ وهي حرب إيديولوجية - سياسية متعددة الجبهات والأدوات لا تقتصر على المحاولات التشريعية الرامية إلى تحجيم دور هذه المحكمة وتقليص صلاحياتها، لتقليص إمكانيات اللجوء إليها وتغيير تركيبيتها الشخصية من خلال وضعها كل الوقت تحت وإبل متواصل من الهجوم والتهديد الذي لا يطال الأداء القضائي ومخرجاته من قرارات وأحكام قضائية فقط، بل يتعداها ليطال قضاة المحكمة شخصيا.

هذه الحرب تشهد جولات متزامنة ومتعاقبة لا تتوقف ولا تنتهي، كان من أبرزها تلك التي انتهت مؤخرا بـتسوية» توصلت إليها «لجنة تعيين القضاة» في ختام أشهر من المداولات والمراعات «تكلت» بتوافق على تعيين أربعة قضاة جد لكرسي القضاء في المحكمة العليا سيحتلون مواقعهم خلال العام الجاري، ٢٠١٧، خلفا لأربعة من القضاة سيخلون مواقعهم لثلاثة لبلوغهم سن التقاعد ورابع لأسباب شخصية. غير أن ما أعلنه قاض آخر، خامس (هو القاضي يورام دانتنسيفر)، عن قراره الاستقالة ومغادرة موقعه القضائي في شهر شباط ٢٠١٨، قبل بلوغه سن التقاعد الرسمي والأسباب الشخصية، من شأنه أن يعيد إشعال الصراع على جبهة التعيينات مجددا ودفعه إلى الواجهة، بكل حدته وأبعاده، في الفترة القريبة المقبلة.

تنبغي الإشارة هنا إلى أن النتائج التي توصلت إليها «لجنة تعيين القضاة»، وإن كان عرابوها السياسيون قد اعتبروها «إنجازا كبيرا»، بل «انتصارا هاما»، تسدد في تعيين ثلاثة قضاة «محافظين»، اثنان من بينهم متدينان (قاض وقاضية)، إلا أنها قوبلت بين أوساط واسعة في اليمين الإسرائيلي بعدم رضى وبخيبة أمل عميقة لأنها لم تحمل، في نظره، أية بشىرى بـ «ثورة إيديولوجية» محتملة في المحكمة العليا وأدائها القضائي تعيد العجلة إلى ما قبل عهد «الثورة الدستورية».

وشدد كثيرون من بين هؤلاء على حقيقة اضطراب وزيرة العدل ورئيسة «لجنة تعيين القضاة»، أيليت شاكيد («البيت اليهودي»)، في إطار «التسوية» المشار إليها، إلى التنازل عن أحد المرشحين المركزيين، بل ربما الأكثر مركزية على الإطلاق، ممن كانت شاكيد، وأوساط اليمين الإيديولوجي عموما، قد طرحت أسماءهم لإشغال كرسي القضاء في المحكمة العليا. المقصود هنا هو البروفسور غدعون سبير (المستوطن من «غوش عتصيون» وأحد أبرز وجوه الحقوقيين في أوساط اليمين المتدين، أو ما يسمى «تيار الصهيونية الدينية»)، أستاذ القانون الدستوري في جامعة «بار إيلان» والعضو المؤسس في «منتدى كوهيليت» الذي يسعى إلى «تكريس المكانة الدائمة والثابتة لدولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، تعزيز الديمقراطية الإسرائيلية، تعزيز حرية الفرد وتشجيع تطبيق مبادئ السوق الحرة في إسرائيل».

لكن ترشيح سبير لمنصب قاض في المحكمة العليا اصطدم بمعارضة شديدة وحازمة من جانب قضاة المحكمة العليا الثلاثة الأعضاء في «لجنة تعيين القضاة»، وخاصة حيال كونه أحد أشد المعارضين في الأكاديمية الإسرائيلية لما يُعرف باسم «الفاعلية القضائية» في أداء المحكمة العليا . أي قدرته على ممارسة الرقابة القضائية على تشريعات الكنيست، ثم قدرتها وصلاحياتها على إلغاء قوانين يسنها الكنيست، أو بنود منها، بدعوى «عدم دستوريته» المتأتي من تعارضها مع نصوص قانوني الأساس الخاصين بحقوق الإنسان والذين سنّهما الكنيست في العام ١٩٩٢ واعتبرا بمثابة «الثورة الدستورية» في إسرائيل، «قانون أساس: حرية العمل» و«قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية».

وكان غدعون سبير قد عرض آراءه ومواقفه في هذا الصدد بصورة تفصيلية طي الكتاب الخاص الذي أصدره في العام ٢٠١٠ تحت عنوان «الثورة الدستورية - ماض، حاضر ومستقبل»، ويبدو أنه ليس من قبيل

الصدفة، إطلاقا، نشر موقع «ميداه» اليميني قبل بضعة أيام، في ١٦ آذار الجاري، مقالة لغدعون سبير حول هذا الموضوع نفسه، استنادا إلى الفصل الثاني من الكتاب المذكور، تحت عنوان: «٢٥ عاما على الثورة الدستورية - طريقة شبه سريّة لتسريب دستور لدولة إسرائيل» ويخصمه، بشكل أساس، لشرح وترويج فكرته المركزية بشأن انبثاق ما يسمى بـ«الثورة الدستورية» في إسرائيل «من خطأ وتضليل»!

#### الكبح الذاتي والإيجابيات الأربع

يستعرض سبير، بداية، تاريخ وسيروة «الثورة الدستورية» التي انطلقت شرارتها الأولى بسن الكنيست الإسرائيلي قانوني الأساس المركزيين المذكورين، مؤكداً بأنه منذ قيام دولة إسرائيل وحتى ذلك الوقت لم يكن فيها ولديها أي «ميثاق لحقوق الإنسان»، على الرغم من تعهد «وثيقة الاستقلال»، في العام ١٩٤٧، بوضع وإقرار دستور للبلاد، لكن عوائق عديدة ومختلفة حالت دون تحقيق هذا التعهد وتنفيذه.

ثم يسجل سبير هنا ما يشكل الادعاء المركزي الذي يبشئ عليه معارضته لأداء المحكمة العليا خلال العقود الأخيرة، إذ يكتب: «في غياب ميثاق دستوري لحقوق الإنسان، أوجدت المحكمة (العليا) آليات بديلة لحماية حقوق الإنسان، وهو ما دفع مثقفين إسرائيليين إلى المفاخرة بالظاهرة الإسرائيلية المتمثلة في توفير حماية فعالة للحقوق، حتى في ظل غياب الدستور. وعلى الرغم من توجهاتها المتسمة بالفاعلية، حيال غياب الدستور، نجحت المحكمة في كبح ذاتها ورفضت إلغاء تشريعات رئيسية (أي قوانين سنّها الكنيست) تمش، صراحة، بحقوق الإنسان». هذه هي الحال التي استمرت حتى العام ١٩٩٢، مع سن قانوني الأساس المذكورين.

الضارق الجوهرى بين هذين القانونين يكمن في حقيقة أن الأول («قانون أساس: حرية العمل») يحمي وينظم حقاً واحداً محدداً فقط، هو الحق في حرية العمل؛ بينما يحمي الثاني («قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية») وينظم جملة من الحقوق تشمل: الحق في الحياة، سلامة الجسم، الممتلكات، الحركة (من البلاد وإليها)، الحرية، الكرامة والخصوصية. وقد غابت عن هذين القانونين، كليهما، مجموعة أخرى من الحقوق الأساسية الهامة، مثل: الحق في المساواة، حرية التعبير وحرية الدين. ويرى سبير أن «إسقاط (تغيير) هذه الحقوق لم يكن سهواً، بل كان فعلاً مقصوداً»، ثم يذو بحقيقة اشتغال كل من القانونين على «فكرة تقييد» تحدد أربعة شروط تراكمية/ مجتمعة يجعل تحققها المش باى من هذه الحقوق المذكورة مجازاً وقانونياً لا يمكن نقضه أو إلغاؤه.

غير أن هذا التطور، الثوري، يثير لدى سبير «سؤالاً محيراً؛ بعد ٤٤ عاماً من الإخفاقات والإحجام عن أية خطوة عملية، كيف استتاف الكنيست، فجأة وذات يوم صافٍ، ليصوغ ويثبت ميثاق حقوق للإنسان في قانون أساس كهذا؟ ما الذي هبّ الأرضية لما اعتبره كثيرون خارج حدود الممكن؟»، ويشير سبير إلى أنه كان قد اقترح «أربع إجابات / فرضيات محتملة على هذا السؤال» وأن هذه الإجابات «ليست متعارضة تماماً، بل من الممكن أن تكون كلها، أو بعضها على الأقل، قد شكلت قوة دفع هائلة» حرّكت عجلات ما يطلقون عليه اليوم اسم «الثورة الدستورية».

«الإيجابيات / الفرضيات الأربع» التي يقترحها سبير هي: ١. نجاح «الثورة الدستورية» (أي، سن قانوني الأساس المذكورين) تحقق بفضل استقلال اللحظة الدستورية» قوامها أزمة الثقة الحادة التي نشأت بين الأذرع السياسية المختلفة، من جهة، وبين الجمهور الواسع، من جهة أخرى، فعند تلك «اللحظة الدستورية»، أدرك جميع المعنيين بالأمر ضرورة تغيير موازين القوى باتجاه تعزيز صلاحيات المحكمة في مجال الرقابة والتضليل؛ «نجاح «الثورة الدستورية» تحقق بفضل التكتيك الذي اعتمده المبادرون إلى القانون. فبدلاً من الإصرار على إعداد وإقرار «ميثاق حقوق إنسان» كامل متكامل مرة واحدة، عمدوا إلى فصل الميثاق وتقسيمه إلى «وحدات ثانوية»، ثم

عرضوا على الكنيست ما كان يحظى منها باتفاق ودعم واسعين فقط، إلى جانب اعتمادهم توجهها مساوياً «استطاع التجسير على فوارق التوجهات والرؤى»؛ ٣. أتيح تشريع قانوني الأساس بفضل التكتيك الذي تبناه المبادرون إليهما «بعدم الكشف عن الدلالات الحقيقية الكاملة لهذا الإجراء وانعكاساته، ما مكّنهم من توثيم المعارضين التقليديين له» («المعارضون التقليديون» الذين يقصدهم سبير هم؛ ممثلو الأحزاب الدينية في الكنيست، من المتدينين الصهيونيين/ الوطنيّين والحرديم) وهو ما كرز «جهلاً شاملاً بشأن آثار تشريع قانوني الأساس وتداعياته»؛ ٤. تحقق نجاح هذا الإجراء «بفضل تغييرين جوهريين في الواقع السياسي - الحزبي الإسرائيلي»: الأول، انتهاء هيمنة حزب «العمل» والغفوض الذي اكتنف هوية الائتلاف الحكومي المستقبلي، والثاني، تعاظم قوة أوساط وعناصر هامشية مثلت تهديداً على استمرار الهيمنة العلمانية - الوسطية - القديمة. فقد أضعف التغيير الأول رغبة وعزم الأحزاب الائتلافية على معارضة ومقاومة عملية «دسترة» المنظومة السياسية - الحزبية، بينما حيد التغيير الثاني رغبة أعضاء الكنيست الممثلين للنخب القديمة في معارضة الإجراء الدستوري ومقاومته.

#### المحكمة خوّلت نفسها صلاحية الرقابة

من بين الإيجابيات- الفرضيات الأربع التي يسوقها جواباً على «سؤاله المحير-» (كيف ولماذا استتاف الكنيست، فجأة وبعد ٤٤ عاماً من الفشل وتجنب اتخاذ أية خطوة فعلية، ليضع ميثاقاً لحقوق الإنسان بصيغة قانوني الأساس اللذين سنّها في العام ١٩٩٢ ليشكّل «ثورة دستورية» في إسرائيل)، يختار سبير، المرشح لإشغال كرسي القضاء في المحكمة العليا الإسرائيلية، تركيز نقاشه ومحورة بحثه في الإجابة / الفرضية الثالثة التي تعزز نجاح هذه «الثورة» إلى ما يصفه بأنه «خطاُ وفعل تضليلي، تمثّل في عدم كشف المبادرين إلى قانوني الأساس عن دلالاتهما وانعكاساتهما الحقيقية الكاملة وتداعيات تشريعهما المستقبلية. يدعي سبير بأن «ثمة شواهد كثيرة تثبت هذه الفرضية»، في مقدمها أن قانوني الأساس («قانون أساس: حرية العمل» و«قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية») لم يلقيا أية معارضة جدية ووازنة، لأن «المعارضين التقليديين كانوا يعتقدون - خطأ، نتج عن تضليل من جانب المبادرين لسن القانونين - بأن قانوني الأساس الجديدين لن يتمتعا بأية أفضلية أو أسبقية (قانونية)، ولذلك فلن يكون فيهما ما يتيح للمحكمة ممارسة الرقابة على تشريعات الكنيست،» أما «الدليل الأقوى» على ادعاء التضليل، فهو ما يجده سبير في تصريح رئيس لجنة الدستور، القانون والقضاء البرلمانية آنذاك، عضو الكنيست أوريشل لين، لدى عرضه مشروع «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية» على الكنيست للتصويت عليه بالقراءة الثانية، «القوة (الصلاحية) لا تنتقل الآن إلى المحكمة، القوة (الصلاحية) تبقى في هذا البيت (الكنيست). وإذا ما بينت التجربة مع هذا القانون، حاشا وكلا، أننا قد أخطأنا وأن التفسير المقدم لهذا القانون لا ينسجم مع المقصد الحقيقي للمشروع، فسيكون بإمكان الكنيست تعديل القانون».

ويعتقد سبير بأن «فرضية التضليل، بقدر ما هي صحيحة ودقيقة، تشكل استثناءفا على مجرد نفاذ قانوني الأساس المذكورين وسريانهما»، وهو استثناء لا يقوم على ما في التضليل من إشكالية أخلاقية كامنة، وإنما على النتيجة المترتبة على هذا التضليل؛ أي نفاذ وإي تفعيل يمكن أن يكون لوثيقة تسمى «دستور»، إذا تم إقرارها بينما لم يكن كثيرون من المؤيدين لها مدركين، بالمرّة، أنهم يصوتون على دستورٍ ويضيف «على حد علمي، ليس ثمة نموذج واحد في أية دولة ديمقراطية في العالم لمثل هذا الإجراء الذي تقرر فيه المحكمة، لاحقاً، إقرار دستور للبلاد بينما لم يكن كثيرون ممن شاركوا وصوتوا يقصدون اعتماد دستور أصلاً»!

على أنّ سبير «يقز» بأن «فرضية التضليل تعاني، أيضاً، من نقطة ضعف معينة»، تتمثل في عجز «المعارضين التقليديين» عن رؤية وفهم الدلالات

## أحد مرشحي اليمين المتدين المركزيين لكرسي القضاء في المحكمة العليا الإسرائيلية:

# "الثورة الدستورية" نتاج "خطأ نجم عن تضليل"!

\*البروفسور غدعون سبير، أحد أشدّ وأبرز المعارضين لـ «الفاعلية القضائية»: الكنيست لم يحدث أية «ثورة دستورية»

بسنّه قانوني الأساس الأبرز في العام ١٩٩٢ لتكريس وحماية جملة من حقوق الإنسان الأساسية.

بل المحكمة العليا هي التي أحدثت هذه الثورة "بمنح نفسها صلاحية ممارسة الرقابة القضائية"!

والاسقاطات بعيدة الأثر التي تختفي خلف الستار الداخلي الذي أقامه المبادرون للقانونين من خلال فعلهم التضليلي، وهو ما يضع هؤلاء المعارضين في العام ١٩٩٢ . في عرف سبير - في درجة أدنى بكثير من سابقهم الذين كانوا متيقظين لمحاولات مماثلة سابقة وأفلحوا في لجعها وإسقاطها. ومن بين «عناصر التضليل» التي بلغت إليها سبير، أنه طبقاً للنظرية التي سادت لدى تشريع قانوني الأساس الجديدين، كان «قانون أساس: حرية العمل»، الذي يكرس ويحمي حقاً واحداً محدداً فقط (هو حق الحرية في العمل)، الوحيد من بين القانونين الذي حمل طابعاً دستورياً، بينما إسباغ الدستورية على «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية» ما يحصل في الكنيست ولا من طرفه، وإنما حصل في وقت لاحق (بقرار الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في «قضية بنك همزراحي»، في أيلول ١٩٩٥، وهو قرار الحكم الأول الذي قامت المحكمة العليا من خلاله بإلغاء نص قانوني، نظراً لـ «عدم دستوريته» الناجم عن تعارضه مع نصوص «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية» و«قانون أساس: حرية العمل»). وبناء على ذلك، يضيف سبير: «إذا كانت الثورة الدستورية لم تحصل لدى تشريع قانوني الأساس وإنما في وقت لاحق، وإذا كانت لم تنشأ في الكنيست وإنما في المحكمة العليا، فليست ثمة حاجة إذن إلى تفسير كيفية تغلب المبادرين إليها على المعارضة التقليدية في الكنيست... فالمشروع لم يعارض الدستوري، لأن الدستور لم يكن مطروحا للبحث أصلاً، وفق فهمه»!

هنا يعود سبير موقف الوزير وعضو الكنيست السابق البروفسور أمنون روبنשطاين، أستاذ القانون الدستوري وأحد المبادرين المركزيين لقانوني الأساس المذكورين، والذي يرفض الادعاء بشأن «التضليل»، بل وبشأن «الخطأ»، أيضاً، ويحرضهما تماماً. فروبنشطاين يؤكد أن أعضاء الكنيست كانوا واعيّن تماماً لدى تصويتهم على «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية» وكانوا يدركون حقيقة أنه يتمتع بمكانة دستورية، وعليه فإن نجاح الإجراء «لم ينتج عن خطأ أو تضليل، وإنما عن التسوية التي تم التوصل إليها».

يرى سبير أن الوعي العام القائم في إسرائيل اليوم بشأن «إمكانية الرقابة القضائية» (من المحكمة العليا على الكنيست تحديداً) ينبع من «استخدام المحكمة صلاحية خوّلتها في نفسها» ومن «رد الفعل الشعبي الحاد على ممارسات المحكمة وخطواتها»، ولذلك، فهو يعتقد بأنه «لو توفرت لأعضاء الكنيست المعارضين في العام ١٩٩٢ المعرفة المتوفرة للناس اليوم، لكان من المرجح الافتراض بأنهم كانوا سيعارضون سن قانوني الأساس، معارضة حازمة وشديدة»، ومن هنا، اعتبار تصويتهم دعماً لقانوني الأساس بأنه «خطأ نجم عن تضليل»!

ولتأكيد ما ذهب إليه بشأن «منح المحكمة العليا نفسها صلاحية ممارسة الرقابة القضائية»، يورد سبير مقتبساً من أقوال كان قد أدلى بها رئيس المحكمة العليا السابق، القاضي أهارون براك، عن إنه «حتى قرار الحكم في قضية بنك همزراحي، كان يمكن الادعاء بأن قانوني الأساس الخاصين بحقوق الإنسان لم يحدثا أية ثورة دستورية، لا في نطاق القضاء الموجود ولا في نطاق القضاء المرغوب». ثم يضيف سبير إلى هذا آراء عدد من الحقوقيين البارزين، من بينهم رئيس المحكمة العليا الأسبق القاضي موشي لاندوي، نائباً رئيس المحكمة العليا سابقاً، القاضي مناحيم الون والقاضي ميشائيل حيشين، والبروفسور روت غابيزون، والذين يتفق جميعهم على أن تشريع قانوني الأساس المذكورين لم يحدث أية ثورة دستورية، وهو ما يعتبره سبير تأكيداً على أن هذين القانونين «لا يتمتعان بأية أسبقية دستورية على غيرهما من القوانين، وبالتالي فهما لا يخولان المحكمة العليا صلاحية إلغاء تشريعات سنّها الكنيست».

وضمن محاوراته ترسيخ الادعاء بشأن «التضليل» الذي مارسه المبادرون على «المعارضين التقليديين»، يورد سبير ما قاله رئيس الكنيست السابق، شيمع فايس، في وصف عملية التصويت على قانوني الأساس المذكورين، «طريقة شبه سريّة، شبه شرعية، لتسريب دستور ووضع على جدول أعمال دولة إسرائيل»!

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة إربا خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة

موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي